هيئة جودة التعليم والتدريب
Education & Training Quality Authority
مملكة البحرين - Kingdom of Bahrain

إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي

تقرير مراجعة البرامج في الكلية

برنامج الماجستير في القياس والتقويم التربوي

كلية الآداب

جامعة البحرين

مملكة البحرين

تاريخ المراجعة: 5-9 نوفمبر 2017

HC112-C2-R112

جدول المحتويات

عملية مراجعة البرامج في الكلية 2

1. المؤشر (1): برنامج التعلّم 8

2. المؤشر (2): كفاءة البرنامج 16

3. المؤشر (3): المعايير الأكاديمية للخرِّيجين 26

4. المؤشر (4): فاعلية إدارة وضمان الجودة 36

5. الاستنتاج 44

© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لهيئة جودة التعليم والتدريب– مملكة البحرين 2018

عملية مراجعة البرامج في الكلية

أ. إطار مراجعة البرامج في الكلية

من أجل تلبية الحاجة إلى وجود نظامٍ صارمٍ لضمان الجودة في منظومة التعليم في مملكة البحرين، قامت إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي التابعة لهيئة جودة التعليم والتدريب بتطوير وتنفيذ عمليتين للمراجعة الخارجية للجودة هما: المراجعة المؤسسية، ومراجعة البرامج في الكلية، حيث إن من المؤمل أن تؤدي نتائجهما إلى زيادة الثقة في نظام التعليم العالي في مملكة البحرين على المستوى الوطني، والإقليمي، والعالمي.

هناك ثلاثة أهداف رئيسة لمراجعات البرامج الأكاديمية في الكلية، وهي:

- تزويد صانعي القرار (في مؤسسات التعليم العالي، هيئة جودة التعليم والتدريب، ومجلس التعليم العالي، والطلبة وأولياء أمورهم، وجهات التوظيف المحتملة للخريجين، والجهات الأخرى ذات العلاقة) بأحكام تستند إلى الأدلة حول جودة برامج التعلّم؛
- دعم تطوير العمليات الداخلية لضمان الجودة من خلال المعلومات حول الممارسات الجيدة الناشئة والتحديات، إلى جانب الآراء التقييمية والتحسين المستمر؛
- تعزيز سمعة قطاع التعليم العالي البحريني إقليميًّا وعالميًّا.

أما المؤشرات الأربعة التي تستخدم لقياس ما إذا كان البرنامج مستوفيًا للحد الأدنى من المعايير أم لا، فهي:

المؤشر (1): **برنامج التعلّم**

يُظهِر البرنامج ملاءمةً للهدف من حيث الرسالة، والجدوى، والمنهج الدراسي، وطرائق التدريس، ومخرجات التَّعلم المطلوبة، والتقييم.

المؤشر (2): **كفاءة البرنامج**

يُعدُّ البرنامج كفؤًا من حيث مواصفات الطلبة المقبولين، واستخدام المصادر المُتاحة، والتوظيف، والبُنية التحتية، ودعم الطلبة.

المؤشر (3): **المعايير الأكاديمية للخريجين**

الخريجون مستوفون للمعايير الأكاديمية المتوافقة مع البرامج المماثلة في البحرين، وعلى المستوى الإقليمي، والدولي.

المؤشر (4): **فاعلية إدارة وضمان الجودة**

تساهم الترتيبات المُتّخذة لإدارة البرنامج، بما فيها ضمان الجودة والتحسين المستمر، في إعطاء الثقة بالبرنامج.

تشير لجنة المراجعة في تقرير المراجعة فيما إذا كان البرنامج مستوفيًا لكل مؤشر من المؤشرات الأربعة. فإذا كان البرنامج مستوفيًا لكلٍّ منها، فستكون هناك عبارة استنتاجيّة تذكر بأن هناك "ثقة" في البرنامج.

وإذا كان البرنامج مستوفيًا لاثنين أو ثلاثة من هذه المؤشرات، بما فيها المؤشر الأول، فسيُحكم عليه بأنه على "قدْرٍ محدود من الثقة"؛ أما إذا كان البرنامج مستوفيًا لمؤشرٍ واحدٍ فقط من هذه المؤشرات، أو غير مستوفٍ لأي منها، أو غير مستوفٍ للمؤشر رقم: (1)، فسيكون الحُكم عليه بأن البرنامج "غير جدير بالثقة"، كما هو موضَّح في الجدول التالي:

جدول رقم 1: معايير الحُكم

المعايير	الحُكم
جميع المؤشرات الأربعة مستوفاة	جدير بالثقة
استيفاء اثنين أو ثلاثة من المؤشرات، بما فيها المؤشر رقم (1)	هناك قدْر محدود من الثقة
استيفاء مؤشر واحد فقط أو عدم استيفاء كافة المؤشرات	غير جدير بالثقة
في جميع الحالات وعندما يكون المؤشر رقم (1) غير مُستوفٍ	

ب. عملية مراجعات البرامج الأكاديمية في الكلية في جامعة البحرين

أُجريت عملية "مراجعة البرامج في الكلية" في كلية الآداب من قبل إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي التابعة لهيئة جودة التعليم والتدريب، بموجب التخويل الممنوح لها لمراجعة جودة التعليم العالي في مملكة البحرين. وقد تم إجراء الزيارة الميدانية في تاريخ 5–9 نوفمبر 2017، لغرض مراجعة مجموعة من البرامج التي تطرحها الكلية، وهي: البكالوريوس في التاريخ؛ البكالوريوس في علم الاجتماع؛ البكالوريوس في الإعلام؛ البكالوريوس في السياحة؛ الماجستير في الإعلام؛ الماجستير في الإرشاد النفسي؛ والماجستير في القياس والتقويم التربوي.

ومن ثمَّ يقدم هذا التقرير وصفًا لعملية مراجعة البرامج في الكلية التي قامت بها إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي، والنتائج التي توصلت إليها لجنة المراجعة لبرنامج الماجستير في القياس والتقويم التربوي؛ استنادًا إلى تقرير التقييم الذاتي والملاحق التي قدمتها جامعة البحرين، والوثائق المساندة الإضافية التي تم توفيرها خلال الزيارة الميدانية، إضافة إلى المقابلات والمشاهدات التي تمت أثناء الزيارة.

لقد قامت إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي التابعة لهيئة جودة التعليم والتدريب بإخطار جامعة البحرين في 6 مارس 2017، بأنها سوف تخضع لعمليات مراجعة البرامج الأكاديمية في كلية الآداب إلى جانب زيارة ميدانية، كان من المزمع إجراؤها في نوفمبر 2017. واستعدادًا لهذه العملية، قامت جامعة البحرين بعملية تقييم ذاتي للبرامج الأكاديمية المذكورة أعلاه؛ قدمت على أثرها تقرير التقييم الذاتي مع ملحقاته لكل برنامج، وذلك في تاريخ 8 يونيو 2017.

كما شكَّلت إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي التابعة لهيئة جودة التعليم والتدريب ثلاث لجان مراجعة مؤلفة من خبراء في المجالات الأكاديمية للبرامج قيد المراجعة، وفي التعليم العالي؛ ممن لديهم خبرة في المراجعات الخارجية لجودة البرامج الأكاديمية. وقد تكوَّنت هذه اللجان من (12) مراجعًا خارجيًّا.

ويتضمن هذا التقرير الاستنتاجات المدعومة بالأدلة التي توصلت إليها لجنة المراجعة فيما يخص برنامج الماجستير في القياس والتقويم التربوي بالاستناد إلى:

(i) تحليل تقرير التقييم الذاتي والمواد المساندة التي أعدَّتها المؤسسة قبل الزيارة الميدانية التي تمت لغرض المراجعة من قِبل النُّظراء؛
(ii) التحليل المُستمَد من المناقشات التي أجرتها لجنة المراجعة مع مختلف الجهات ذات العلاقة (أعضاء هيئة التدريس، الطلبة، الخريجين، وأرباب العمل)؛
(iii) التحليل المستنِد إلى الوثائق الإضافية التي طلبتها لجنة المراجعة وتم تقديمها خلال الزيارة الميدانية.

ومن المتوقع أن تستفيد جامعة البحرين من النتائج الواردة في هذا التقرير؛ من أجل تعزيز وتدعيم برنامج الماجستير في القياس والتقويم التربوي. وإدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي تدرك أن مسألة ضمان الجودة هي مسئولية مؤسسة التعليم العالي نفسها؛ لذا فإن من حق جامعة البحرين أن تقرر كيفية التعامل مع التوصيات الواردة في تقرير المراجعة هذا. ومع ذلك، وبعد مضي ثلاثة أشهر على نشر هذا التقرير، فإنه يجب على جامعة البحرين أن تقدم لإدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي خطة تحسين للاستجابة لهذه التوصيات.

وتودُّ إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي أن تتقدم بشكرها لجامعة البحرين على الطريقة المتعاونة التي ساهمت فيها في عملية مراجعة البرنامج في الكلية. كما تود الإدارة أن تعبّر عن تقديرها للمناقشات الصريحة التي أُجريت خلال هذه المراجعة، والأداء المهني الذي أبداه أعضاء الهيئة الأكاديمية في برنامج الماجستير في القياس والتقويم التربوي بهذا الخصوص.

ج. نبذة عامة حول كلية الآداب

تأسست كلية الآداب كجزء من كلية البحرين الجامعية للعلوم والآداب والتربية، والتي تم إنشاؤها بموجب المرسوم الأميري رقم: (11) للعام 1978. وفي العام 1986، صدر المرسوم الأميري رقم: (12) بإنشاء جامعة البحرين من خلال دمج كلية البحرين الجامعية للعلوم والآداب والتربية مع كلية الخليج للتكنولوجيا؛ ليشكلا معًا جامعة البحرين، والتي كانت تضم آنذاك: كلية الآداب والعلوم، وكلية التربية، وكلية إدارة الأعمال، وكلية الهندسة. وفي العام 1990، أصدر مجلس أمناء جامعة البحرين

قرارًا بتقسيم كلية الآداب والعلوم إلى كليتين منفصلتين، هما: كلية الآداب، وكلية العلوم. وحاليًا تضم جامعة البحرين عشر كليات. وتشتمل كلية الآداب على خمسة أقسام هي: قسم اللغة العربية والدراسات الإسلامية، وقسم اللغة الإنجليزية وآدابها، وقسم العلوم الاجتماعية، وقسم علم النفس، وقسم الإعلام والسياحة والفنون، وتطرح الكلية في أقسامها الخمسة برامج على مستوى درجة البكالوريوس، وكذلك برامج الدراسات العليا على مستوى درجة الماجستير. وتتمحور رسالة الكلية حول العمل على إعداد قيادات فكرية وتنويرية متمكنة بثقافتها العقلية والنقدية من تعزيز هويتها العربية والإسلامية، وترسيخ مناخ الحرية، والتعددية الثقافية، واحترام المواطنة، وبناء المعرفة والتكنولوجيا والثقافة والمهارات العملية، ودعم البحث العلمي وخدمة المجتمع. وفي وقت الزيارة الميدانية، كان عدد أعضاء هيئة التدريس في الكلية (128) عضوًا يعملون بدوام كامل، و(69) عضوًا يعملون بدوام جزئي، ويساندهم (29) موظفًا إداريًّا. وبلغ العدد الإجمالي للطلبة المسجلين في الكلية (5719) طالبًا.

د. نبذة عامة حول برنامج الماجستير في القياس والتقويم التربوي

تأسس قسم علم النفس في العام 1978، وانتقل في العام 2008، إلى كلية الآداب، ويقدم القسم حاليًا برنامج الماجستير في القياس والتقويم التربوي، وبرنامج الماجستير في علم النفس الإرشادي. وتم قبول أول دفعة من طلبة البرنامج في العام 2002، حيث بلغ عددهم خمسة طلبة؛ تخرجوا في العام 2005. وقد تم تطوير البرنامج، وإجراء تعديلات جذرية على المقررات بما فيها استبدال متطلب المشروع البحثي بإعداد رسالة الماجستير في العام 2007، وصدر بناءً على ذلك قرار من إدارة الجامعة في العام 2008، بالموافقة على الصيغة الحالية للبرنامج، واستمر القبول فيه حتى قبول آخر دفعة في العام 2015، وبلغ العدد الإجمالي لخريجي البرنامج منذ تأسيسه (37) طالبًا، وبلغ عدد الطلبة المسجلين فيه وقت الزيارة الميدانية (7) طلبة، فيما يقوم بتقديم مقررات البرنامج (3) من أعضاء هيئة التدريس بالقسم.

هـ. ملخص أحكام المراجعة

جدول رقم 2: ملخص أحكام مراجعة برنامج الماجستير في القياس والتقويم التربوي

المؤشر	الحُكم
1: برنامج التعلُّم	مستوفٍ
2: كفاءة البرنامج	مستوفٍ
3: المعايير الأكاديمية للخريجين	غير مستوفٍ
4: فاعلية إدارة وضمان الجودة	مستوفٍ
الاستنتاج العام	هناك قدرٌ محدود من الثقة

1. المؤشر (1): برنامج التعلّم

يُظهِر البرنامج ملاءمةً للهدف من حيث الرسالة، والجدوى، والمنهج الدراسي، وطرائق التدريس، ومخرجات التَّعلم المطلوبة، والتقييم.

1.1 يسير البرنامج وفق إطار تخطيط البرامج الأكاديمية في جامعة البحرين، وتشير فلسفة البرنامج الواردة في تقرير التقييم الذاتي إلى نشر وتعميق ثقافة القياس والتقويم التربوي؛ بناء على أسس علمية ومنهجية، كما يهدف إلى تأهيل مختصين في القياس والتقويم التربوي؛ للعمل في قطاعات متنوعة، حسب احتياجات سوق العمل. وترتبط أهداف البرنامج بمكونات رسالة الكلية المتمثلة في تقديم تعليم متميز، واكتساب المهارات العملية، وأخلاقيات المهنة لدى خريجيه، وبأهداف الجامعة ووظائفها الثلاث التي ترتكز على التدريس، والبحث العلمي، والمشاركة المجتمعية. وأهداف البرنامج بشكلها العام مناسبة لطبيعة التخصص، والدرجة العلمية لشهادته. وتقدر لجنة المراجعة التوافق بين أهداف البرنامج ورسالة الكلية، وأهداف الجامعة ووظائفها الرئيسة، وأنَّها مناسبة لطبيعة التخصص، والمستوى العلمي للمؤهل.

1.2 يتكون المنهج الدراسي للبرنامج من (36) ساعة معتمدة، وقد تم تنظيم المقررات الدراسية للمنهج وفق نظام متدرج يبدأ من مقررات تمهيدية بوزن (12) ساعة معتمدة؛ تعمل على بناء قاعدة في البحث العلمي، يليها دراسة (18) ساعة معتمدة على شكل (3) مقررات دراسية في كل فصل دراسي بواقع (9) ساعات معتمدة، وهي مقررات متخصصة في التقويم التربوي؛ تبدأ من الموضوعات الحديثة في التقويم الصفي، وبناء المقاييس التربوية وتقنينها، وأساسيات في النظرية الكلاسيكية والحديثة في القياس، والاختبارات التكيفية والمحوسبة، وإجراءات التقويم النوعي. وتأتي أطروحة الماجستير في الفصل الرابع، حيث يبدأ الطالب خلالها العمل على موضوع يختاره وفق توجيهات عضو هيئة التدريس، بعد أن يكون قد استكمل بنجاح دراسته للمقررات التي تغطي المعارف، والمهارات المتنوعة في القياس والتقويم التربوي عبر الفصول الثلاثة السابقة. ويماثل العبء الدراسي للطالب المستوى المعمول به في برامج الماجستير المماثلة في جامعات إقليمية، كما لاحظت اللجنة أن المنهج الدراسي يوفر توازنًا مناسبًا بين النظرية والتطبيق. وتقدر لجنة المراجعة أن المنهج الدراسي يتيح التقدم من مقرر دراسي إلى آخر، وأن العبءَ الدراسي مناسبٌ

للطلبة. غير أن المنهج الدراسي في صيغته الحالية لا يحتوي على مقررات اختيارية ينتقي منها الطالب حسب توجهاته في مجال القياس والتقويم التربوي، أو من مجالات بينية ذات صلة بالبرنامج. وقد علمت لجنة المراجعة أن البرنامج حاليًا يخضع لمراجعة شاملة تأخذ في الاعتبار ملاحظات لجان المراجعة والتدقيق الداخلي المختلفة. وتوصي لجنة المراجعة بأنه ينبغي على الكلية دراسة إمكانية تضمين المنهج الدراسي لمقررات اختيارية تمكن الطالب من تطوير معارفه ومهاراته في اتجاهات محددة في القياس والتقويم.

1.3 يتم توثيق توصيف المقررات الدراسية للبرنامج من خلال استمارة موحدة يصدرها مركز ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي للجامعة، ويشتمل توصيف المقرر الدراسي على: مفردات المقرر وتوزيعها على مدار الفصل الدراسي، وأهداف المقرر، ومخرجات التعلم المطلوبة له، ومصفوفة مواءمة مخرجات المقرر مع مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج، وطرائق التدريس وأساليب التقويم، ومراجعه العلمية. وقد تبين من خلال المقابلات التي أجرتها اللجنة مع أعضاء هيئة التدريس أنهم قاموا مؤخرًا بتحسين محتوى المقررات الدراسية من خلال القيام بعملية مقايسة مرجعية غير رسمية، وبالتوافق مع دليل الجودة في جامعة البحرين، وكذلك استجابة لملاحظات خريجي البرنامج. وبالنظر لمحتوى المقررات الدراسية، فقد لاحظت اللجنة وجود تداخلٍ بين بعض الموضوعات التي يتم تدريسها، كموضوعي: مراجعة الأدب السابق، وبناء الأدوات واستخراج خصائصها السيكومترية، الموجودين في مقرري: حلقة في مناهج البحث الأساسية (EVALU550)، والتطبيق العملي في التقويم (EVALU552)، كذلك فإن هناك موضوعات لم يتم تغطيتها بعمق يتناسب مع مرحلة الماجستير في بعض المقررات، كما في مقرر (الأساليب الإحصائية وتطبيقاتها الحاسوبية في التربية وعلم النفس EVALU551) ، وترى لجنة المراجعة أنَّ هناك حاجة للتوسّع في دراسة نماذج تحليل التباين؛ لتشمل القياسات المتكررة والتباين المصاحب لها، ونماذج من تحليل الانحدار؛ وصولاً بالطالب إلى مستوى أرفع من المعرفة والمهارة، وتحقيقًا لشمولية المحتوى لاستيفاء شروط ومعايير التخصص المماثلة. كما توجد حاجة لتنويع التدريبات العملية في بعض المقررات؛ لتشمل مهارات متنوعة في مجال القياس والتقويم التربوي، حيث لاحظت اللجنة أنَّ هناك حاجة لاستحداث مهام عملية تطبيقية تمكّن الطالب من بناء مشروع متكامل بين مقررات الفصل الذي يدرسه. وقد لاحظت لجنة المراجعة أن المراجع التي تستند إليها المقررات الدراسية لا تمتاز بالتنوع الكافي، وهي غير محدّثة بحيثُ تواكب الإنتاج العلمي الراهن، كما تستند عدة مقررات إلى مذكرات يقوم

عضو هيئة تدريس المقرر بإعدادها دون الاستناد إلى ممارسات بحثية حالية في الميدان، والمتعلقة باستخدام تقنية المعلومات. كما لاحظت لجنة المراجعة من خلال فحص ملفات المقررات أن مخرجات التعلم المطلوبة والموثقة في توصيف بعض المقررات الدراسية تختلف عن تلك التي عُرضت في تقرير التقييم الذاتي (مثال: مقرر التقييم النوعي 558). وعليه، توصي اللجنة بأنه ينبغي على الكلية مراجعة توصيف المقررات الدراسية؛ للتأكد من تحديثها ودقتها، وعدم تداخل وتكرار محتواها، وأنها مناسبة لمستوى الماجستير، وتعتمد على نتائج البحوث التربوية الحديثة، والاستفادة من الممارسات المهنية المتخصصة بموضوعات القياس والتقويم التربوي؛ لتوجيه التدريس، وتطوير محتوى المقررات الدراسية بصورة أكبر.

1.4 هناك (8) مخرجات تعلم مطلوبة للبرنامج، تم تصنيفها في أربعة مجالات، هي: المعرفة والفهم، ومهارات متعلقة بالتخصص، ومهارات التفكير الناقد، ومهارات عامة كمهارات الاتصال والتطوير الذاتي، ومهارات مرتبطة بمجال العمل. وهي تتسق مع الأهداف العامة للبرنامج من حيث تمكين خريجيه من المعارف والمهارات المتصلة بحقل القياس والتقويم، بما في ذلك الإلمام بالمعارف الأساسية، وممارسة الأعمال المتعلقة بالتخصص، وإحاطته بجوانب المسئولية المهنية، والتربوية، والاجتماعية، وقدرته على استخدام الوسائل التقنية الحديثة، والإسهام في حل المشكلات التربوية بما يخدم المجتمع البحريني، إضافة إلى القدرة على التواصل الفعال مع الآخرين، والاستمرار في إجراء البحوث في مجال التخصص. كما تم ربط مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج بالمخرجات التعليمية للجامعة بصورة مناسبة. غير أنَّ لجنة المراجعة لاحظت أن صياغة بعض مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج بحاجة للمراجعة؛ لتكون أكثر دقة وقابلة للقياس بصورة أكبر، كما أن هذه المخرجات في كثير من الأحيان لم تُصَغْ بصورة تعكس المستوى المتوقع من خريج البرنامج. وقد أشار تقرير التقييم الذاتي، وأعضاء هيئة التدريس الذين تمت مقابلتهم إلى أن البرنامج يخضع حاليًا لمراجعة شاملة، تتضمن إعادة صياغة مخرجات التعلم المطلوبة والارتقاء بمستواها؛ لتنسجم مع مستوى متقدّم من مرحلة الماجستير. وعليه، توصي لجنة المراجعة بأنه ينبغي على الكلية الإسراع في مراجعة مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج؛ لتكون قابلة للقياس، وتتناسب مع المستوى المتوقع لهذه الدرجة العلمية أسوة بالبرامج المماثلة في جامعات إقليمية وعربية.

1.5 هناك مجموعة من مخرجات التعلم المطلوبة لكل مقرر دراسي في البرنامج، موثقة في توصيفه، وقد عمل البرنامج على مواءمتها مع الإطار الوطني للمؤهلات، وتقدر لجنة المراجعة أن مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات الدراسية، منصوصٌ عليها بصورة واضحة، وأنَّها تستفيد من المحددات الوصفية للإطار الوطني للمؤهلات؛ لتشمل المعارف، والمهارات المتخصصة، والمهارات العامة والمناسبة لمستوى المقرر. كما توجد مصفوفة تبين ربط مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج، بالمقررات الدراسية، والذي لاحظت لجنة المراجعة – من خلالها – أن مخرج التعلّم المطلوب للبرنامج "ممارسة الأعمال المتعلقة بالتخصص في القطاع التعليمي والمهني" لم يتم ربطه إلا بمخرجين، **أحدهما** ضمن مخرجات مقرر: حلقة في مناهج البحث العلمي (EVALU550)، **والآخر** لمقرر: أطروحة الماجستير (EVALU590)، وعلى الرغم من أن محتوى بعض المقررات، ومخرجات التعلم المطلوبة لها تشير إلى كونها مناسبة لتحقيق مخرج البرنامج هذا. كما لاحظت لجنة المراجعة وجود درجة من المبالغة في ربط بعض مخرجات التعلم على مستوى البرنامج مع مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات الدراسية؛ مما قد يؤشر إلى درجة من التداخل في محتوى المقررات (كما تم الإشارة إليه في الفقرة: 1.3)، والمبالغة في التقييم. فعلى سبيل المثال، تم ربط مخرج التعلم المطلوب للبرنامج "الإلمام بالمهارات والقدرات المختلفة بحقل القياس والتقويم التربوي" بجميع مخرجات التعلم المطلوبة في كل المقررات الدراسية، باستثناء المقرر: الأساليب الإحصائية وتطبيقاتها الحاسوبية في التربية وعلم النفس (EVALU551)، الذي تم ربط ثلاثة من مخرجاته بمخرج البرنامج هذا. ولذا، توصي اللجنة بأنه ينبغي على الكلية مراجعة وتنقيح مصفوفة ربط مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات الدراسية بتلك المطلوبة للبرنامج؛ للتأكد من دقة الربط، وتفادي تشبع مخرجات البرنامج، والاكتفاء بالأكثر اتصالاً بها من المقررات الدراسية.

1.6 يوفر البرنامج متطلبَ تدريب عملي؛ يتحقق من خلال مقرر: تطبيق عملي ميداني في التقويم (EVALU552)، حيث يسجل فيه الطالب في بداية الفصل الدراسي الثاني، بمعدل (3) ساعات معتمدة، والتي حسب تقرير التقييم الذاتي تعادل (40) ساعة تدريبية خلال فصل دراسي واحد. ويقوم الطالب بتنفيذ مشروع متخصص يطبق فيه المعارف النظرية والمهارات التي اكتسبها من المقررات الدراسية في البرنامج، وتتاح الفرصة للطالب اختيارَ مؤسسة التدريب، وتحت إشرافٍ من أحد أعضاء هيئة التدريس في البرنامج، وذلك بالانسجام مع سياسة الكلية في التدريب. وللمقرر مخرجات تعلم واضحة متصلة بصورة مناسبة مع أهداف برنامج التدريب العملي، غير أن مصفوفة

ربط هذه المخرجات بمخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج بحاجة للمراجعة، كما تم تفصيله في (الفقرة: 1.5). ويحدد توصيف المقرر أسلوب تقييم أداء الطالب في المقرر وفق خمسة معايير (محكَّات تقويم) أساسية، هي: "درجة انضباط الطالب أثناء التدريب، وكفاءته في إعداد وسائل التقييم، ومهاراته العملية في تطبيقها، وتحليل نتائج التقويم إحصائيًّا وتفسيرها، ودرجة جودة التقرير التقويمي النهائي". غير أنَّ لجنة المراجعة لاحظت أنَّ "درجة انضباط الطالب أثناء التدريب" لا يوجد لها أي مرادف في مخرجات التعلم المطلوبة للمقرر، أو في أهدافه. كما أنَّ عملية الربط بين معايير التقويم، ومخرجات التعلم المطلوبة للمقرر الدراسي غير واضحة. وعليه، تقدر لجنة المراجعة وجود مقرر للتدريب العملي له مخرجات محددة تساهم في عملية التعلم في البرنامج، إلا أنها توصي بأنه ينبغي على الكلية مراجعة ربط معايير التقييم بمخرجات التعلم المطلوبة له.

1.7 لدى جامعة البحرين فلسفة خاصة بإستراتيجية التعليم والتعلم تتمحور حول الطالب، وتضمن تحقيق مخرجات التعلم الخاصة بالبرامج الأكاديمية، وأهدافها التعليمية من خلال عملية التعليم والتعلم، التي تستند إلى مجموعة متنوعة من طرائق التدريس والتعلم، كما هو مبين على الموقع الإلكتروني للجامعة. ومن خلال المقابلات التي أُجريت مع الطلبة، وأعضاء هيئة التدريس، تبين استخدام العديد من طرائق التدريس في البرنامج كأسلوب المحاضرة، والمناقشة الجماعية، والعصف الذهني، والتعلم الذاتي، بحيث تسهم في تحقيق مخرجات التعلم المطلوبة، ومواصفات خريج برنامج الماجستير في القياس والتقويم التربوي. كما أكد أعضاء هيئة التدريس استعانتهم بالبرمجيات الحاسوبية في تدريس بعض المقررات مثل: "SPSS" في مقرر: الأساليب الإحصائية في التربية وعلم النفس (EVALU551)، وبعض البرمجيات الأخرى التي تتوفر في مختبر الحاسوب في القسم، وتخدم موضوعات القياس المحوسب. ويحقق الطلبة مخرجات التعلم ذات الطابع العملي من خلال أداء التكليفات المرافقة للمقرر، وعرضها، ومناقشتها أمام الزملاء، والذي يطور قدرة الطلبة على التعلم الذاتي، ومهارات الاتصال. ومن خلال مقابلة الطلبة والخريجين، توصلت اللجنة إلى وجود رضا عام عن طرائق التعليم والتعلم المتبعة في البرنامج، كما أكدوا على ملاءمة الأنشطة العملية ومساهمتها بشكل كبير في رفع كفاءتهم وقدرتهم على تطبيق المعلومات النظرية. وعليه، تقدر لجنة المراجعة وجود تنوع في طرائق التعليم والتعلم في البرنامج، وهي، ملائمة لطبيعة البرنامج العملية، وتساهم في تحقيق مخرجات التعلم المطلوبة له، علاوة على أنه يتم تشجيع الطلبة على المشاركة في عملية التعلم، وتطوير مهارات التعلم المستقل. وعلى الرغم من أن التعلم الإلكتروني

موضحٌ في إستراتيجية التعليم والتعلم لجامعة البحرين، ووجود منصة للتعلم الإلكتروني، غير أن لجنة المراجعة وجدت من خلال الجولة التفقدية في مختبر الحاسوب، والمقابلات التي تمت مع أعضاء هيئة التدريس والطلبة، أنَّ التعلم الإلكتروني غير مطبق بطريقة فاعلة في البرنامج، حيث يتم استخدام منصة التعلم الإلكتروني في عدد قليل من المقررات، وفي أغلب الأحيان تُستخدم كوسيلة لتخزين المواد الدراسية. ولذلك، توصي لجنة المراجعة بأنه ينبغي على الكلية تطبيق الإجراءات التي تساهم في استخدام التعليم الإلكتروني بشكل مناسب، وفقًا لإستراتيجية التعليم والتعلم للجامعة، وقياس مدى فاعليتها في تحقيق مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج.

1.8 تشير سياسة التقييم التي تتبناها الجامعة، والتي تم الموافقة عليها بقرار مجلس الجامعة رقم: 545 لسنة 2015، إلى ضرورة التنويع في أدوات التقييم، حيث يتوجب على أساليب التقييم المستخدمة أن تحقق وظائف التقييمات التكوينية والتجميعية بشكل واضح ومخرجات التعلم المراد قياسها. وتبين توصيفات المقررات الدراسية أن أعضاء هيئة التدريس في برنامج الماجستير في القياس والتقويم التربوي يلتزمون – في عمومهم – بهذا التنوع في أدوات التقييم المستخدمة في المقررات الدراسية، كما يطّلع الطلبة من خلال توصيف المقرر الذي يسلم لهم في بداية الفصل الدراسي على أدوات التقييم المستخدمة، والنسب المخصصة لها من الدرجة النهائية للمقرر، وقد أكد الطلبة الذين تمت مقابلتهم أثناء الزيارة الميدانية على التزام أعضاء هيئة التدريس بما يدرج في توصيف المقررات، كما أبدى الطلبة ارتياحهم لعدالة التقييم، حيث بينوا أنهم يَطَّلعون على أعمالهم وأوراق الامتحانات المقيمة، ويمكنهم مراجعة درجاتهم مع عضو هيئة تدريس المقرر أثناء الفصل الدراسي. وللطالب الحق في التظلم من درجته، من خلال إدارة القبول والتسجيل، في حال رغبته الاعتراض على درجة معينة رُصدت له بعد انتهاء الفصل الدراسي وفق إجراءات محددة ومنظّمة. ومن خلال المقابلات، تأكدت اللجنة من أن الطلبة وأعضاء هيئة التدريس على دراية بالسياسات والإجراءات الخاصة بالتقييم، والمتوفرة على الموقع الإلكتروني للجامعة، ودليل الطالب، ويطلع أعضاء هيئة التدريس في البرنامج على أي تعديلات في سياسة الجامعة التي تختص بالتقييمات من خلال اجتماعات القسم، وتوجيهات إدارة الجامعة بهذا الشأن. وتقدر اللجنة وجود سياسات واضحة لتقييم إنجازات الطلبة، ومناسبة لبرنامج الماجستير في القياس والتقويم التربوي، وأنَّ أعضاء الهيئة الأكاديمية والطلبة على دراية بها. بيد أنه، ومن خلال اللقاءات التي أجرتها اللجنة مع الطلبة، تبين أنَّ التغذية الراجعة التي يتسلمونها تأتي متأخرة، وقد تكون في نهاية الفصل لبعض المقررات

التي درسوها، كما لاحظت اللجنة عدم التزام تطبيق سياسية الجامعة المتعلقة بالتحقق من الانتحال الأكاديمي في جميع أعمال الطلبة. ولذلك، تحثُّ لجنةُ المراجعة الكليةَ على التأكد من تطبيق سياسات وإجراءات الجامعة المتعلقة بتقديم التغذية الراجعة، والتحقق من الانتحال الأكاديمي بشكلٍ مناسبٍ في البرنامج؛ لضمان تحقيق أهدافه، (انظر التوصية في الفقرة: 3.3).

1.9 وفي معرِض الاستنتاجات التي توصلت إليها لجنة المراجعة بخصوص برنامج التعلّم، تود اللجنة أن تشير، *مع التقدير*، إلى ما يلي:

- هناك توافق بين أهداف البرنامج مع رسالة الكلية وأهداف الجامعة، ووظائفها الرئيسة، وأنها مناسبة لطبيعة التخصص والمستوى العلمي للمؤهل.
- المنهج الدراسي يتيح التقدم من مقرر دراسي إلى آخر، وأن العبء الدراسي مناسب للطلبة.
- مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات الدراسية منصوصٌ عليها بصورة واضحة، وأنها تستفيد من المحددات الوصفية للإطار الوطني للمؤهلات؛ لتشمل المعارف والمهارات المتخصصة، والمهارات العامة، ومناسبة لمستوى المقرر.
- وجود مقرر للتدريب العملي له مخرجات محددة تساهم في عملية التعلم في البرنامج.
- وجود تنوع في طرائق التعليم والتعلم في البرنامج، وهي ملائمة لطبيعته العملية، وتساهم في تحقيق مخرجات التعلم المطلوبة له، علاوة على أنه يتم تشجيع الطلبة على المشاركة في عملية التعلم، وتطوير مهارات التعلم المستقل.
- وجود سياسات واضحة لتقييم إنجازات الطلبة، ومناسبة لبرنامج الماجستير في القياس والتقويم التربوي، وأنَّ أعضاء الهيئة الأكاديمية والطلبة على دراية بها.

1.10 وفيما يتعلق بالتحسينات، فإن لجنة المراجعة **توصي** بأنه على الكلية القيام بما يلي:

- دراسة إمكانية تضمين المنهج الدراسي لمقررات اختيارية تمكن الطالب من تطوير معارفه، ومهاراته في اتجاهات محددة في القياس والتقويم.
- مراجعة توصيف المقررات الدراسية؛ للتأكد من تحديثها ودقتها، وعدم تداخل وتكرار محتواها، وإنها مناسبة لمستوى الماجستير، وتعتمد على نتائج البحوث التربوية الحديثة، والاستفادة من الممارسات المهنية المتخصصة في موضوعات القياس والتقويم التربوي؛ لتوجيه التدريس، وتطوير محتوى المقررات الدراسية بصورة أكبر.

- الإسراع في مراجعة مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج؛ لتكون قابلة للقياس، وتتناسب مع المستوى المتوقع لهذه الدرجة العلمية أسوة بالبرامج المماثلة في جامعات إقليمية وعربية.
- مراجعة وتنقيح مصفوفة ربط مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات الدراسية بتلك المطلوبة للبرنامج؛ للتأكد من دقة الربط، وتفادي تشبع مخرجات البرنامج، والاكتفاء بالأكثر اتصالاً بها من المقررات الدراسية.
- مراجعة ربط معايير التقييم بمخرجات التعلم المطلوبة لمقرر التدريب العملي.
- تطبيق الإجراءات التي تساهم في استخدام التعليم الإلكتروني بشكل مناسب، وفقًا لإستراتيجية التعليم والتعلم للجامعة، وقياس مدى فاعليتها في تحقيق مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج.

1.11 **الحُكم النهائي:**

تطبيقًا للمعايير ؛ توصلت لجنة المراجعة إلى استنتاج مفاده بأن **البرنامج مستوفٍ** للمؤشر الخاص **ببرنامج التعلّم**.

2. المؤشر (2): كفاءة البرنامج

يُعدّ البرنامج كفؤًا من حيث مواصفات الطلبة المقبولين، واستخدام المصادر المُتاحة، والتوظيف، والبُنية التحتية، ودعم الطلبة.

2.1 لدى البرنامج سياسة قبول واضحة، تتبع اللوائح التي تخص القبول في الجامعة، والتي تظهر بصورة واضحة في لائحة الدراسات العليا، حيث يقبل فيه الطلبة من حملة البكالوريوس في تخصصات علم النفس والتربية (العلوم والرياضيات)، مع إمكانية قبول الطلبة من تخصصات أخرى؛ بشرط دراستهم لمقررات استدراكية، ويشترط للقبول في البرنامج امتحان الطالب في اللغة الإنجليزية، واجتياز امتحان القبول والمقابلة الشخصية؛ لضمان نجاح واستمرار الطلبة المقبولين في البرنامج. غير أنه، ومن خلال فحص الأدلة تبين للجنة المراجعة أنه لا توجد أوزان خاصة لدرجة المقابلة الشخصية متعارف عليها، ويمكن استخدامها للمفاضلة بين المتقدمين للبرنامج. ولذا، توصي لجنة المراجعة بأنه ينبغي على الكلية، بالتنسيق مع الجامعة، وضع شروط ومعايير وأوزان واضحة، ومنصوص عليها؛ للتأكد من شفافية وعدالة المفاضلة في القبول بين الطلبة المتقدمين.

2.2 يخضع الطلبة المقبولون في البرنامج لشروط القبول المعلن عنها، كما يتم الإعلان عن إجراءات القبول عن طريق عمادة الدراسات العليا من خلال الموقع الإلكتروني، بالإضافة إلى وسائل أخرى كالرسائل النصية. ويهتم البرنامج بالقدرات المتباينة بين المتقدمين عند القبول، وذلك عن طريق تقديم بدائل كالمقررات الاستدراكية، وطرح مقررات لتقوية اللغة الإنجليزية. ومن خلال فحص ملفات المقررات الاستدراكية؛ تبين للجنة المراجعة عدم وجود توصيف دقيق، أو مخرجات تعلم واضحة ومحددة لهذه المقررات، وبالتالي لا توجد أدلة على مدى مناسبة هذه المقررات لاحتياجات الطلبة المختلفة؛ لضمان تطوير معارفهم ومهاراتهم بما يتناسب واحتياجات البرنامج. وعليه، توصي لجنة المراجعة بأنه ينبغي على الكلية وضع توصيف واضح للمقررات الاستدراكية، وتحديد دورها في المساهمة في إعداد الطلبة المقبولين لاحتياجات البرنامج. كما لم تتمكن لجنة المراجعة من الحصول على أدلة عن مستوى تقدّم الطلبة الأكاديمي في البرنامج، أو حول مواصفات دقيقة للطلبة المقبولين فيه؛ ليتم الحكم إذا كانت سياسة القبول يتم تطبيقها بشكل منتظم أم لا. فمثلا لا تتوافر بيانات عن درجات الطلبة في الاختبارات والمقابلات الشخصية، أو تقارير خاصة بها، كما لم تُقَدَّمْ للجنة

المراجعة أدلةٌ على اتّباع البرنامج آليات واضحة لتحليل أداء الطلبة مقابل مواصفاتهم عند القبول؛ لضمان أن سيرة الطلبة المقبولين مناسبة لاحتياجات البرنامج. وتحثُّ اللجنةُ الكليةَ على تحليل أداء دفعات الطلبة، وتحليل البيانات الخاصة بمواصفات الطلبة المقبولين، وتقدمهم الأكاديمي؛ للتأكد من مناسبتهم لأهداف البرنامج وموارده المتوفرة (انظر الفقرة: 3.9).

2.3 وفقًا للأدلة المقدمة، يوجد هيكل تنظيمي مناسب لإدارة البرنامج، حيث يضطلع منسق البرنامج بمهام محددة، ويتبع منسق البرنامج إداريًّا رئيس قسم علم النفس، والذي بدوره يتبع عميد الكلية. كذلك توجد بنية هيكلية، وإدارية، وأكاديمية، مناسبة، فضلًا عن عمادة خاصة بالدراسات العليا على مستوى الجامعة، تُشرفُ على تنظيم وتنسيق شئون الدراسات العليا على مستوى الجامعة والكلية. وعلى مستوى القسم، هناك لجان متعددة تتولى مهام مختلفة لإدارة الشئون الأكاديمية للبرنامج، والتي بدورها ترفع توصياتها إلى مجلس القسم، ومن ثم إلى مجلس الكلية ومجلس الجامعة متى استدعى الأمر ذلك. كما يعمل منسق البرنامج على التواصل المستمر مع رئيس القسم، والهيئات الاستشارية، واللجان الفرعية وغيرها؛ لتسهيل تطبيق النظام الإداري المتبع للبرامج الأكاديمية في الجامعة. ويوجد وصف واضح للمسئوليات والواجبات؛ تأكدت لجنة المراجعة – خلال المقابلات التي تمت أثناء الزيارة الميدانية – أن الموظفين والطلبة على دراية بها. لذا، تقدر لجنة المراجعة وجود هيكل تنظيمي واضح وملائم لإدارة البرنامج.

2.4 يُدَرِّسُ مقررات البرنامج (3) من أعضاء هيئة التدريس في القسم، وهم من حملة درجة الدكتوراه؛ (1) أستاذ، و(2) أستاذ مشارك، إضافة إلى أعضاء هيئة تدريس من أقسام وكليات أخرى في الجامعة. ومن خلال دراسة السيرة الذاتية لأعضاء هيئة التدريس؛ تبين وجود خبرات مهنية لدى بعض أعضاء هيئة التدريس لها صلة بالجوانب العملية التطبيقية للبرنامج. ويشير تقرير التقييم الذاتي إلى أنَّ نسبة أعضاء هيئة التدريس إلى عدد الطلبة مناسبةٌ، وهذا في واقع الأمر نتيجة محدودية عدد الطلبة المنتظمين في البرنامج (7 طلبة). بيد أن لجنة المراجعة ترى أن عدد أعضاء هيئة التدريس لا يتناسب مع الاحتياجات الفعلية للبرنامج، حيث كشفت المقابلات مع الطلبة أنهم يدرسون مقررات عديدة مع نفس عضو هيئة التدريس. كما تشير الأدلة المقدمة إلى وجود حالات يقوم فيها عضو هيئة التدريس بتدريس مادة ليست من تخصصه الدقيق. كذلك، وجدت اللجنة أن مسئوليات أعضاء هيئة التدريس تشمل: التدريس، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع، إلى جانب

تقديم الإرشاد الأكاديمي للطلبة، والإشراف على البحوث، وأطروحات الماجستير، بالإضافة إلى مهامهم كأعضاء في عدد من اللجان الأكاديمية والإدارية. وعليه، تنصح اللجنةُ الكليةَ باعتماد خطة واضحة لزيادة عدد أعضاء هيئة التدريس المتخصصين في القياس والتقويم؛ لتقليل العبء الأكاديمي، وتحقيق أهداف المؤسسة المتعلقة بإنجاز البحوث العلمية، والشراكة المجتمعية، وضمان تدريس عضو هيئة التدريس لمقررات ضمن تخصصه الدقيق.

2.5 لدى جامعة البحرين إجراءات معتمدة، ومعلنة، ومطبقة لتعيين أعضاء هيئة التدريس بها، وفقًا للائحة أعضاء هيئة التدريس، وسياسة وإجراءات ديوان الخدمة المدنية في مملكة البحرين، وهي متوفرة لأعضاء هيئة التدريس. وتتبع عمليات التعيين إجراءات محددة تبدأ بالإعلان عن وظائف شاغرة على موقع الجامعة، ثم دراسة الطلبات التي ترسل من القسم إلى الكلية فالجامعة، وتجري مفاضلة بين المتقدمين، ويتم تعيين عضو هيئة التدريس حسب الوظائف الشاغرة. وقد أكد أعضاء هيئة التدريس – الذين قابلتهم اللجنة أثناء الزيارة الميدانية – أن إجراءات التعيين تتم بشكل متناسق وشفاف. وتشرح لائحة أعضاء هيئة التدريس الحقوقَ والواجباتِ الخاصةَ بهم، وطرائق التقييم والترقية. كما أنَّ هناك نظامًا لتقييم جودة أداء عضو هيئة التدريس، يعبأ إلكترونيًّا، وبشكل منتظم من الطلبة، ويقوم رئيس القسم بتقييم أعضاء هيئة التدريس، بناءً عدة جوانب منها: النشاط الأكاديمي، والأداء التدريسي، وعلاقاتهم مع زملائهم، ومدى تعاونهم مع رئيس القسم، وكذلك نشاطهم البحثي والعلمي، وخدمة الجامعة والمجتمع. كما لاحظت اللجنة من خلال الوثائق المقدمة والمقابلات مع أعضاء هيئة التدريس، أنه بشكل عام، يوجد معدل استبقاء عالٍ بين أعضاء هيئة التدريس. وقد عبر أعضاء هيئة التدريس – الذين تمت مقابلتهم أثناء الزيارة الميدانية – عن رضاهم عن ظروف العمل الحالية، والتي تعمل على استبقائهم. وتقدر اللجنة وجود إجراءات واضحة وشفافة تخص عملية التعيين، وتقييم أداء الأكاديميين، كما يوجد أدلة على أنَّ نسب استبقائهم في البرنامج عالية. وتشير الأدلة المقدمة إلى أن جامعة البحرين تعتمد نظام الترقيات الأكاديمية؛ لترقية أعضاء هيئة التدريس، ويتضمن هذا النظام معايير تشكيل لجان الترقية الأكاديمية على مستوى القسم، والكلية، والجامعة، وآلية عمل هذه اللجان، ومتطلبات الترقية الأكاديمية ومعاييرها. وبالنسبة لتعريف الأكاديميين الجدد بالجامعة، ونظامها، وخدماتها، ومواردها، فقد تبين للجنة المراجعة – من خلال مقابلات أعضاء هيئة التدريس – أن هذا النشاط يتم على مستوى القسم والكلية، ولكن بصورة غير رسمية. لذا، توصي اللجنة بأنه ينبغي على الكلية تنظيم

برنامج تعريفي رسمي للأكاديميين الجدد على مستوى القسم، والكلية، والجامعة؛ لتعريفهم بسياسات الجامعة، ولوائحها، ومواردها، وخدماتها المتنوعة، وتقييم فاعليته.

2.6 لدى جامعة البحرين عددٌ من أنظمة المعلومات الحديثة والمفعلة، من أمثلتها: نظام التسجيل الإلكتروني، والإرشاد الأكاديمي، والجداول الدراسية، والموارد البشرية، وتتلاءم هذه الأنظمة مع طبيعة البرنامج وأهدافه. ومن خلال الزيارة الميدانية والأدلة المقدمة، اتضح للجنة المراجعة أنه يمكن لأعضاء الهيئتين الإدارية والأكاديمية الحصول إلكترونيًّا على العديد من المعلومات والبيانات ومنها: مفردات المرتب، وسجلات الحضور والغياب، والساعات الإضافية للموظفين الإداريين، وغير ذلك مما يحتاجه الموظف الإداري والأكاديمي وتتوفر الخدمات الإلكترونية للطلبة أيضًا؛ لتسجيل مقرراتهم، ودفع الرسوم، وكذلك استخراج كشوف الطلبة المسجلين في البرنامج، وجداولهم الدراسية، واسم المرشد الأكاديمي لكل طالب. وقد أظهرت المقابلات مع أعضاء الهيئة الأكاديمية إمكانية تسجيل الغياب، ورصد الدرجات إلكترونيًّا. كما أن مركز التعليم الإلكتروني يوفر تقارير عن استفادة الأقسام الأكاديمية من خدماته، وكذلك توفر المكتبة تقارير عن الموارد المتاحة للكلية، واستخدامها. وعلى الرغم من توفر نظام لإدارة المعلومات، ويلائم طبيعة البرنامج وأهدافه، ويتم استخدامه بصورة محدودة في إدارة البرنامج، والطلبة، والموارد المختلفة، إلا أنَّ اللجنة لم تجد دليلًا على استخدامه بصورة إستراتيجية متكاملة لتعزيز عملية اتخاذ القرار. لذا، تقدر اللجنة وجود نظام لإدارة المعلومات، ملائم لأهداف البرنامج، واحتياجاته، ويمكن الاستفادة منه في تطويره، وتنصح الكلية بزيادة الاستفادة منه؛ من أجل تعزيز عملية اتخاذ القرار على مستوى إسترتيجي للبرنامج.

2.7 لدى مركز تقنية المعلومات في جامعة البحرين إجراءات وآليات رسمية مفعلة؛ من أجل ضمان أمن وسلامة كافة سجلات ومعلومات الطلبة في الجامعة، إضافة إلى وجود إجراءات وسياسة لإدارة المخاطر. ويوجد خادم (server) معلومات في الحرم الجامعي، كما يوجد خادم معلومات آخر خارج الجامعة؛ مزود بنسخ طبق الأصل من البيانات والمعلومات المخزنة في الخادم الرئيس؛ وذلك لضمان عدم تلفها لأي سبب من الأسباب. ولضمان سرية وأمن المعلومات، فإنَّ الدخولَ إلى البيانات الخاصة بالطلبة لا يتم إلا من خلال الأشخاص المصرح لهم ضمن إجراءات محددة، كذلك توجد صلاحيات متدرجة بحيث تتاح لكل عضو هيئة تدريس الحصول على بيانات طلبته. أما بالنسبة لعملية إدخال الدرجات؛ فيختص بها أستاذ المادة فقط، ويعتمدها رئيس القسم، ويتم

التغيير فيها إذا تطلب الأمر بصورة رسمية بعد موافقة رئيس القسم والعميد. وتقدر اللجنة السياسات والإجراءات المطبقة في البرنامج؛ لضمان سلامة المعلومات الخاصة بطلبة البرنامج، والحفاظ على أمنها ودقتها.

2.8 قامت لجنة المراجعة خلال الزيارة الميدانية، بجولة تفقدية في الكلية والجامعة، ومن خلالها علمت لجنة المراجعة أن برنامج الماجستير في القياس والتقويم التربوي، والذي هو أحد البرامج في قسم علم النفس الذي يتبع كلية الآداب، يستعين بالقاعات الدراسية في مبنى كلية التربية الرياضية لتقديم البرنامج. وقد لاحظت اللجنة أن هذه القاعات الدراسية مناسبة لذلك. كما توفر الجامعة أماكن لتواجد الطلبة في حرم الجامعة مثل الصالات الرياضية، فضلا عن أماكن متعددة لممارسة الطلبة للأنشطة مثل نادي الفنون والموسيقى، والمسرح، والشطرنج، والإعلام، وسينما الآداب، وصالة رياضية، ومركز صحي، ومكاتب لمجلس الطلبة. إلى جانب توفير خدمة الـ (Wi-Fi) في المختبرات، وداخل كلية الآداب، كذلك يتم توفير البريد الإلكتروني للطلبة، وأعضاء هيئة التدريس. كما توجد مكاتب فردية كافية لأعضاء هيئة التدريس؛ مزودة بأجهزة كمبيوتر، وملائمة للعمل، واستقبال الطلبة. ويوفر مركز زين للتعلم الإلكتروني منظومته الإلكترونية (Moodle و Blackboard) التي تمكن الأساتذة من تقديم أجزاء من مقرراتهم بشكل إلكتروني، وإن كان استخدامُ البرنامج لهذه المنظومة محدودًا. كما لاحظت لجنة المراجعة أنَّ عدد المختبرات كافٍ لاحتياجات البرنامج، إلا أنها لاحظت محدودية البرمجيات المستخدمة لتقديمه. ومن خلال الجولة التفقدية للمكتبة، تبين للجنة المراجعة أنها مزودة بالكتب، والمراجع، والمصادر الإلكترونية المناسبة التي تخدم الطلبة في البرنامج، وكذلك أعضاء هيئة التدريس، كما توفر المكتبة قواعد بيانات إلكترونية يستطيع الطلبة وأعضاء هيئة التدريس الوصول إليها، وهي كافية وحديثة، كما يتوفر فيها قاعات دراسية، وخدمات مساعدة، وقاعات للدراسة الجماعية. وخلال المقابلات، أعرب الطلبة والموظفون عن ارتياحهم للمرافق والخدمات المتوفرة لدعم البرنامج. وتقدر لجنة المراجعة أنَّ الموارد المتاحة للبرنامج ملائمة لاحتياجاته، بالإضافة إلى توافر مصادر ومراجع سواء أكانت ورقية أم إلكترونية، تلبي احتياجات الطلبة وأعضاء هيئة التدريس.

2.9 لدى جامعة البحرين نظامٌ لتتبع استخدام مواردها المختلفة، حيثُ لاحظت اللجنة خلال الزيارة الميدانية، أن الجداول الدراسية للقاعات والمختبرات تصدر عن عمادة القبول والتسجيل، وتعلق

خارجها، وأن طلب تغيير هذه الجداول يتم عن طريق العمادة. ويوفر مركز زين للتعلم الإلكتروني منصة إلكترونية للمقررات المدرجة ضمن التعلم الإلكتروني، كما يُجمع النظام بيانات عن استخدام مصادره، ويُصدر تقارير مختلفة عن حجم الاستخدام وأشكاله. كما أنَّ لدى المكتبة نظامًا رصينًا لرصد وتتبع عمليات الاستعارة التي تتم بها. كما علمت لجنة المراجعة – من خلال المقابلات التي تمت أثناء الزيارة الميدانية – أنه يمكن استخراج التقارير التي تهم القسم والكلية فيما يتعلق بالطلبة، ومتابعة شئونهم الدراسية، واستخدام البرنامج للخدمات المقدمة. وتشير الأدلة المقدمة، والمقابلات التي تمت أثناء الزيارة الميدانية إلى وجود استخدام فعلي لهذه الخدمات، ولكن بنسب متفاوتة، حيث يتمُّ استخدام منصة التعلم الإلكترونية من قبل البرنامج بشكل محدود جدًّا، في حين يوجد استخدام مناسب من الطلبة وأعضاء هيئة تدريس البرنامج لقواعد البيانات المتوفرة في المكتبة الرئيسة للجامعة. وتقر لجنة المراجعة بوجود نظام تتبع يسمح بتقييم مدى الاستفادة من الموارد المختلفة، إلا أنها لم تجد دليلاً على استخدام تقارير تلك الأنظمة من قبل إدارة البرنامج بشكل دوري، ومنتظم في عملية صنع القرار. ومن ثم، توصي اللجنة بأنه ينبغي على الكلية زيادة استخدام تقارير التتبع والبيانات المستحدثة من نظم المتابعة؛ لتعزيز اتخاذ القرارات التي تساهم في رفع كفاءة العملية التعليمية.

2.10 يوجد لدى جامعة البحرين العديد من الجهات الإدارية ذات الطبيعة الخدمية والمساندة للعملية الأكاديمية، التي تعمل جميعًا على تقديم دعم للطلبة؛ لتسهيل تعلمهم. وتصدر الجامعة دليلًا تعريفيًّا مكتوبًا يتضمن اللوائح والتعليمات الواجب على الطلبة معرفتها والتقيد بها. وتبين للجنة المراجعة – من خلال الزيارة الميدانية والأدلة المقدمة – توفر دعم طلابي مناسب فيما يتعلق بالمكتبة، والمختبرات، والتعلم الإلكتروني، سواء من حيث البنية التحتية، أو تطبيقات الحاسوب المتاحة، أو الدعم البشري مثل فنيي المختبرات، أو المختصين داخل المكتبة. أما بالنسبة لنظام الإرشاد الأكاديمي؛ فيتم من خلاله مساعدة الطلبة في اختيار المواد الملائمة لهم، وتتوفر العديد من أوجه الدعم للطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة مثل: مساعدتهم في تسجيل المقررات الدراسية، توفير سيارة مجهزة، تقديم خدمات الدعم من قبل الطلبة المتطوعين، كما توفر المكتبة أيضًا خدماتها من خلال غرفة لذوي الإعاقة البصرية؛ بها جهاز كمبيوتر مجهز خصيصًا لهم. ويعمل مكتب الإرشاد المهني التابع لمكتب نائب رئيس الجامعة لخدمة المجتمع والخريجين على إعداد الطلبة لمواجهة تحديات سوق العمل عن طريق تقديم عدة خدمات لهم مثل: يوم المهن، وخدمة تسليم وتسلُّم السيرة الذاتية،

وخدمة ترشيح أعضاء هيئة التدريس، وخدمة التوظيف. كما أن دائرة التوجيه والإرشاد التابعة لعمادة شئون الطلبة توفر التوجيه والمشورة بواسطة مرشدين اجتماعيين مختصين. وقد تبين خلال المقابلات التي تمت مع الطلبة، أنهم راضون عن مختلف خدمات الدعم المقدمة لهم، كما اطلعت اللجنة على استبيانات لقياس درجة رضا الطلبة الذين هم على وشك التخرج، إلا أنه لوحظ عدم كفاية الأدلة التي تشير إلى استخدامها؛ لتحسين الخدمات المختلفة المقدمة للدعم الطلابي. وتقدر اللجنة خدمات الدعم المختلفة التي تقدمها الجامعة للطلبة، وتقترح توسيع نطاق قياس الرضا عن خدمات الدعم الطلابي؛ لتشمل طلبة جميع المراحل الدراسية، وأن يتم ذلك بصورة دورية ومنتظمة، وكذلك الاستفادة من نتائجها في تحسين الدعم المتوفر للبرنامج.

2.11 تنفذ الجامعة برنامجًا تعريفيًّا للطلبة الجدد الملتحقين بالجامعة؛ تنظمه عمادة شئون الطلبة، ويتم خلال يوم التهيئة إعداد الطلبة للانخراط في الجامعة، وتسهيل تكيفهم، وتزويدهم بالبيانات والمعلومات التي تلزمهم عن الجامعة، كما يتم تزويدهم بدليل مكتوب عن اللوائح والتعليمات التي يجب معرفتها، وكذلك لائحة المخالفات المسلكية. وتقوم عمادة الدراسات العليا بالمساهمة في يوم التهيئة، حيث تعمل على تزويد الطالب بكتيب خاص يحتوي على المعلومات المتعلقة باللوائح، وطرائق تسجيل المقررات والإجراءات المتعلقة برسالة الماجستير وغيرها من المعلومات ذات الصلة. كما أشار أعضاء هيئة التدريس إلى أنَّ كافة المعلومات التعريفية عن البرنامج متاحة على الموقع الإلكتروني لأي طالب قد لا يتمكن من حضور البرنامج التعريفي. وقد أعرب الطلبة – الذين تم لقاؤهم أثناء الزيارة الميدانية – عن رضاهم عن فاعلية يوم التهيئة. غير أنه لم تُقَدَّمْ للجنة المراجعة أدلةٌ على قياس القائمين على برنامج التهيئة درجة رضا الطلبة عنه. وتقدر اللجنة الترتيبات التي تتخذها إدارة الجامعة؛ لتعريف الطلبة الجدد بالبرنامج، والخدمات والأنشطة المقدمة، وتنصح بمتابعة قياس رضا الطلبة الجدد عن فاعلية يوم التهيئة بصورة منهجية، والاستفادة من النتائج في تحسين البرنامج التعريفي للطلبة.

2.12 يتوفر في جامعة البحرين نظام للإشراف الأكاديمي. والذي ينص على أن يقوم رئيس القسم بتحديد مشرف أكاديمي لكل طالب مسجل في البرنامج، وإبلاغ عمادة القبول والتسجيل بذلك؛ لإضافة اسم المشرف الأكاديمي على صفحة الطالب الإلكترونية. ويعمل المشرف الأكاديمي وفق سياسة منصوص عليها، حيث يقدم تقريرًا سنويًّا لرئيس القسم عن المشكلات الجوهرية، والتي يتم عرضها

على مجلس القسم ومجلس الكلية إذا استدعت الحاجة لذلك. وحسب الفصل التاسع من نظام الدراسات العليا في جامعة البحرين "يوضع طالب الدراسات العليا قيد الإنذار الأكاديمي إذا لم يحصل في نهاية أي فصل دراسي على الحد الأدنى للمعدل التراكمي (3.0 من 4.0) نقاط"، و"يفصل الطالب نهائيًّا من الجامعة إذا لم يحصل على الحد الأدنى للمعدل التراكمي في نهاية الفصلين التاليين لحصوله على الإنذار". ويفترض في نظام الإرشاد الأكاديمي أنْ يرصد مشكلات الطلبة المتعثرين أكاديميًّا؛ ممن حصلوا على إنذار أكاديمي، حيث يلتقي الطالب المتعثر بمرشده الأكاديمي الذي يقدم له النصيحة المناسبة التي تمكنه من رفع معدله التراكمي. كما تبين للجنة المراجعة توافر أشكال الدعم الأكاديمي للطلبة المتعثرين في اللغة الإنجليزية من خلال مركز (National Geographic Centre) لمصادر التعلم الذي أُفْتُتِحَ مؤخرًا. غير أنه لم يتم تقديم أدلة للجنة المراجعة تبين مدى فاعلية هذه الآليات في معالجة حالات التعثر الأكاديمي. وعليه، تقر لجنة المراجعة بوجود آليات للإرشاد الأكاديمي والمتابعة، وتنصح الكلية بتقييم وقياس مدى فاعلية هذه الآليات، وإسهامها في تحسين الأداء الأكاديمي للطالب.

2.13 توفر جامعة البحرين فرصًا متنوعة؛ لتوسيع معارف الطلبة وخبراتهم من خلال الأنشطة الداعمة، والتي تشمل: الاشتراك في الأنشطة الطلابية بالتعاون مع جمعيات ونوادي الكلية، والمعارض الطلابية. ومن خلال المقابلات والزيارة الميدانية، اتضح للجنة المراجعة أنه يتاح للطلبة فرصة الاشتراك في مجموعة واسعة من أنشطة التعلم غير الرسمية، التي تنظمها جهات مختلفة في الجامعة، وتشمل: الأنشطة الثقافية والاجتماعية، والفعاليات الرياضية، والحلقات النقاشية، وورش تدريبية مختلفة، ويوم المهن، وبرنامج تعليم الأقران. بالإضافة إلى توسع معارف الطلبة التنظيمية المهنية من خلال إنجاز رسالة الماجستير، واستقدام مناقشين خارجيين لمناقشة أطروحات الماجستير. وخلال المقابلات، أعرب الطلبة عن رضاهم عن الفرص التي توفرها الجامعة والكلية؛ لتوسيع نطاق تعلمهم، والتي تنعكس بشكل إيجابي على تحقيق أهداف البرنامج. وتقدر لجنة المراجعة وجود بيئة تعليمية في الجامعة؛ تساهم في توسيع معارف وخبرات الطلبة، والتي تدعم التعلم غير الرسمي.

2.14 وفي معرِض الاستنتاجات التي توصلت إليها لجنة المراجعة بخصوص كفاءة البرنامج، تود اللجنة أن *تشير، مع التقدير*، إلى ما يلي:

- وجود هيكل تنظيمي واضح وملائم لإدارة البرنامج.
- وجود إجراءات واضحة وشفافة تخص عملية التعيين وتقييم أداء الأكاديميين، كما توجد أدلة على أنَّ نسب استبقائهم في البرنامج عالية، وعلى الشراكة المجتمعية.
- وجود نظام لإدارة المعلومات، ملائم لأهداف البرنامج، واحتياجاته، ويمكن الاستفادة منه في تطوير البرنامج.
- وجود السياسات والإجراءات المطبقة في البرنامج؛ لضمان سلامة المعلومات الخاصة بطلبة البرنامج، والحفاظ على أمنها ودقتها.
- الموارد المتاحة للبرنامج ملائمة لاحتياجاته، بالإضافة إلى توافر مصادر ومراجع سواء أكانت ورقية أم إلكترونية، تلبي احتياجات الطلبة وأعضاء هيئة التدريس.
- خدمات الدعم المختلفة التي تقدمها الجامعة للطلبة.
- الترتيبات التي تتخذها إدارة الجامعة؛ لتعريف الطلبة الجدد بالبرنامج، والخدمات والأنشطة المقدمة.
- وجود بيئة تعليمية في الجامعة؛ تساهم في توسيع معارف وخبرات الطلبة، والتي تدعم التعلم غير الرسمي.

2.15 وفيما يتعلق بالتحسينات، فإن لجنة المراجعة **توصي** بأنه على الكلية القيام بما يلي:

- التنسيق مع الجامعة، في وضع شروط، ومعايير وأوزان واضحة، ومنصوص عليها؛ للتأكد من شفافية وعدالة المفاضلة في القبول بين الطلبة المتقدمين.
- وضع توصيف واضح للمقررات الاستدراكية، وتحديد دورها في المساهمة في إعداد الطلبة المقبولين لاحتياجات البرنامج.
- تنظيم برنامج تعريفي رسمي للأكاديميين الجدد على مستوى القسم، والكلية، والجامعة؛ لتعريفهم بسياسات الجامعة، ولوائحها، ومواردها، وخدماتها المتنوعة، وتقييم فاعليته.
- زيادة استخدام تقارير التتبع، والبيانات المستحدثة من نظم المتابعة؛ لتعزيز اتخاذ القرارات التي تساهم في رفع كفاءة العملية التعليمية.

2.16 **الحُكم النهائي**

تطبيقًا للمعايير، توصلت لجنة المراجعة إلى استنتاج مفاده بأن **البرنامج مستوفٍ** للمؤشر الخاص **بكفاءة البرنامج.**

3. المؤشر (3): المعايير الأكاديمية للخرِّيجين

الخريجون مستوفون للمعايير الأكاديمية المتوافقة مع البرامج المماثلة في البحرين، وعلى المستوى الإقليمي، والدولي.

3.1 وضعت جامعة البحرين مخرجات تعلم مطلوبة على مستوى الجامعة، وتشمل: مهارات التواصل، مهارات تقنية المعلومات، ومهارات التفكير التحليلي والنقدي، والمسئولية الأخلاقية المهنية، والتعلم الذاتي المستمر. ووفقًا لتقرير التقييم الذاتي، يوجد مواصفات واضحة لخريجي البرنامج، مبينة ضمن أهدافه التعليمية ومخرجاته، والتي تم ربطها مع مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات الدراسية. غير أن لجنة المراجعة لاحظت عدم دقة هذه المخرجات، وتباين توثيقها. وتحث اللجنةُ الكليةَ على معالجة هذا الأمر (انظر الفقرة: 1.4، والفقرة: 1.5). غير أنَّ اللجنة لاحظت، وبصورة عامة أن مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات الدراسية، والمذكورة في تقرير التقييم الذاتي تعكس المواصفات المطلوبة للخريجين، وتغطي المحتوى المعرفي والمهارات المتعلقة بالتخصص، ومهارات التفكير النقدي، والمهارات العامة القابلة للنقل والقياس. كما أنه يظهر من خلال الاطلاع على خطة المقررات أنها مصاغة بعبارات يمكن في معظم الأحيان قياسها، وبذلك فهي تشكل مؤشرات أساسية للأداء في كل مقرر دراسي. وتقدِّر لجنة المراجعة وجود مستوى ملائم من الفهم المشترك للمواصفات المطلوبة للخريجين، وأنها منعكسة على مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات الدراسية. غير أنها تشعر بالقلق من عدم رصانة أدوات التقييم في كثير من الحالات كما سيتم تفصيله في الفقرات التالية، كما لم تجد اللجنة أدلة على الاستفادة من نتائج التقييم، واستمارة تقييم مخرجات المقرر في التأكد من مدى تحقق مواصفات الخريجين. كما أنَّ عدم صياغة مخرجات التعلم المطلوبة بصورة قابلة للقياس (انظر الفقرة: 1.4) يحد من إمكانية قياس مدى تحقق مواصفات الخريجين بصورة متكاملة على مستوى البرنامج. وتحث اللجنةُ الكليةَ على الإسراع في معالجة هذا الأمر.

3.2 توجد سياسة رسمية بشأن المقايسة المرجعية أُقرت في العام 2015، من قِبَلِ مجلس الجامعة، وتتضمن إجراءات مناسبة لأنشطة المقايسة المرجعية، ونطاق تنفيذها، ويشير تقرير التقييم الذاتي إلى قيام إدارة البرنامج بعمل مقايسة مرجعية غير رسمية مع برنامجي الماجستير في القياس والتقويم التربوي في جامعتين إقليميتين، والتي اقتصرت على مقايسة محتوى البرنامج من مقررات

دراسية مع هذين البرنامجين، من حيث "المحتوى والتوصيف المعلن"، إضافة إلى مجموع الساعات المعتمدة المطلوبة للتخرج، وأساليب التعليم والتعلم، وأدوات التقييم بصورة عامة. وترى لجنة المراجعة أن هذه المقايسات لا تنسجم مع سياسة جامعة البحرين بهذا الشأن، بصورة تامة، حيث لم يتم مقايسة البرنامج إلا مع برنامجين إقليميين فقط، وبصورة غير رسمية، ولم تقدم للجنة المراجعة الأسسُ التي استخدمت لاختيار البرنامجين. كما علمت لجنة المراجعة من خلال الاجتماعات مع أعضاء هيئة التدريس، والقائمين على البرنامج أثناء الزيارة الميدانية أنَّ عملية المقايسة المرجعية لم تشمل المعايير الأكاديمية، ولم تقايس بشكل تفصيلي أدوات التقييم، وطرائق التعليم والتعلم الفعلية المستخدمة في البرنامج. ولم توفر أدلة للجنة المراجعة تبين كيف ساهمت نتائج عمليات المقايسة في تطوير البرنامج، واقتراح الخطة الجديدة له. وعليه، توصي لجنة المراجعة بأنه ينبغي على الكلية تفعيل سياسة الجامعة بشأن المقايسة المرجعية، وأن تتم المقايسة المرجعية الخارجية بشكل رسمي، وشامل لجميع جوانب البرنامج، مع برامج مماثلة أُخرى في جامعات إقليمية ودولية، والاستفادة من نتائجها في تطوير البرنامج.

3.3 يتبع البرنامج السياسة الخاصة بالتقييم في جامعة البحرين. ويتم الإشراف والتدقيق على هذه العملية من قبل لجنة الجودة في القسم، ومكتب ضمان الجودة في الكلية، ومركز ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في الجامعة. وقد أكد الطلبة – خلال المقابلات – معرفتهم بما يستجد من أساليب التقييم، حيث يقوم أستاذ المقرر بتوزيع استمارة توصيف المقرر، التي تتضمن تعريفًا بطرائق وأساليب التقييم، ويناقشها معهم في بداية كل فصل أكاديمي، كما تُنشر نتائج التقييمات، وأعمال السنة للطلبة قبل الامتحان النهائي. وعلمت اللجنة – خلال المقابلات – أن مركز ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في الجامعة، ومكتب ضمان الجودة في الكلية يقومان بالتدقيق الداخلي لملفات المقررات بشكل دوري، ووضع توصيات للتحسين. غير أنه، وعلى الرغم من أن سياسة التقييم لجامعة البحرين تتطلب تقديم التغذية الراجعة للطلبة، وقد علمت لجنة المراجعة – من خلال الطلبة الذين تمت مقابلتهم أثناء الزيارة الميدانية – أنهم يتسلمون التغذية الراجعة من أعضاء هيئة التدريس على أعمالهم في بعض المقررات الدراسية في وقت متأخر، قد يطول حتى نهاية الفصل الدراسي، الأمر الذي يحد من استفادتهم من هذه الملاحظات في تطوير مستواهم الأكاديمي. كما لاحظت اللجنة أنَّ سياسية الجامعة المتعلقة بالتحقق من الانتحال الأكاديمي غير مطبقة في جميع أعمال الطلبة. ولذلك، توصي لجنةُ المراجعة بأنه ينبغي على الكليةِ على التأكد من تطبيق سياسات

وإجراءات الجامعة المتعلقة بتقديم التغذية الراجعة، والتحقق من الانتحال الأكاديمي بشكلٍ مناسبٍ في البرنامج؛ لضمان تحقيق أهدافه. كما لاحظت اللجنة أنه لا يتم تطبيق نظام اعتدال الامتحانات، وتقويم الطلبة بصورة فاعلة في البرنامج، وتحث لجنة المراجعة الكلية على معالجة هذا الأمر (انظر الفقرة: 3.5، والفقرة: 3.6).

3.4 يشير تقرير التقييم الذاتي إلى أنَّ القسم يطبق آليات محددة لضمان التوافق بين عمليات التقييم ومخرجات التعلم المطلوبة للمقررات الدراسية، حيث يقوم عضو هيئة التدريس بربط أدوات التقييم في المقرر بمخرجات تعلم محددة للمقرر، ومن ثم يتم ربطها بإنجازات الطلبة من خلال استمارة تقييم مخرجات المقرر الأكاديمي، حتى يقاس مدى تحقق كل مخرج من مخرجات المقرر. ومن خلال المقابلات مع أعضاء هيئة التدريس، تبين وجود فهم واضح لديهم حول هذه الإجراءات. كما تأكدت اللجنة من احتواء ملفات المقررات على هذه الاستمارات. غير أن اللجنة لاحظت حالات من عدم توافق أدوات ومستوى التقييم مع مخرجات التعلم المطلوب قياس مدى تحققها. وتشير الأدلة المقدمة على قيام الجامعة بتشكيل فريق للتدقيق والمراجعة الداخلية لجميع برامج كلية الآداب، كان من ضمن تقييماتهم التأكد من مواءمة أدوات القياس المستخدمة في هذه البرامج لمخرجات التعلم المطلوبة، غير أن لجنة المراجعة لم تجد أدلة على قيام البرنامج باتخاذ إجراءات لمعالجة توصيات فريق التدقيق والمراجعة الداخلية. لذا، تقر اللجنة بوجود آليات لضمان التوافق بين أدوات التقييم، ومخرجات التعلم المطلوبة للمقررات الدراسية. ومن ثَمَّ، توصي بأنه ينبغي على الكلية تقييم مدى فاعلية الآليات المستخدمة في البرنامج؛ لضمان التوافق بين أدوات التقييم ومخرجات التعلم المطلوبة للمقررات الدراسية.

3.5 لدى جامعة البحرين نظامٌ لاعتدال الامتحانات وتقويم الطلبة، يشمل: متطلبات التدقيق، التدقيق القبلي والبعدي للامتحانات، والذي يركز على اعتدال درجات المقررات. وحسب ما ورد في تقرير التقييم الذاتي، والأدلة المقدمة، فقد شكل قسم علم النفس لجنةً "لفحص الامتحانات التي يعدها أعضاء هيئة التدريس"؛ لضمان رصانتها وتوافقها مع محتوى ومستوى المقرر ومخرجات التعلم المطلوبة له. غير أنه لم تُقدم أدلة على تفعيل هذه اللجنة، وقد اطلعت لجنة المراجعة – من خلال دراسة ملفات المقررات – على أدلة تشير إلى عدم فاعلية عملية التدقيق الداخلي القبلي في ضمان جودة أدوات التقييم، حيث رصدت لجنة المراجعة، من خلال الاطلاع على ملفات المقررات

الدراسية، عدة ملاحظات تمثلت في غياب الالتزام بمواصفات الورقة الاختبارية، ووجود أخطاء مطبعية ولغوية، علاوة على ذلك تكرار الأسئلة نفسها بين الاختبار الفصلي والنهائي، إضافة إلى اقتصار امتحانات المنتصف ونهاية الفصل في بعض المقررات على أسئلة موضوعية فقط بما يتعارض مع نظام الدراسة والامتحانات، وعدم ملاءمة الوقت المخصص للاختبار مع نوعية الأسئلة (تقويم المعلم EVALU555)، كما لاحظت اللجنة عدم توافر مصفوفة التقديرات لكل عمل يتم تكليف الطلبة به، مع الاقتصار على توزيع الدرجات على عناصر عامة كالمقدمة والمحتوى دون أن يكون هناك مواصفات لهذه العناصر، ولم تجد لجنة المراجعة أدلة على تقديم ملاحظات من قبل لجنة فحص الامتحانات في القسم؛ لمعالجة كل هذه الأمور. كما تشير الأدلة المقدمة إلى قيام مركز ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في الجامعة بالتعاون مع مكتب ضمان الجودة في الكلية بمراجعة ملفات المقررات؛ للتأكد من مدى مواءمة مستوى أسئلة الاختبارات مع مخرجات التعلم المطلوبة للمقرر الدراسي. غير أنَّ عملية التدقيق هذه تتم بعد عملية التقييم وليس قبلها، ولا يقوم بها أساتذة متخصصون؛ مما يجعلها صعبةً؛ خاصة في حالة عدم وجود أجوبة نموذجية للامتحانات في عدد من ملفات المقررات. وعليه، توصي لجنة المراجعة بأنه ينبغي على الكلية تفعيل إجراءات الجامعة المتعلقة بالتدقيق الداخلي، القبلي والبعدي لأدوات التقييم المستخدمة في البرنامج وتقييم فاعليتها، وأنْ يكون المدققون متخصصين.

3.6 لدى جامعة البحرين سياسة لاعتدال الامتحانات وتقويم الطلبة، اعتمدها مجلس الجامعة في العام 2015، وتشمل: متطلبات التدقيق الداخلي، والتدقيق الخارجي، وآليات للاعتدال القبلي والبعدي للامتحانات. وعلى الرغم من أنَّ المادة: (9) من لائحة الجامعة لاعتدال الامتحانات وتقييم الطلبة تشترط "التحقق الخارجي من الاعتدال في امتحانات وتقييم أداء الطلبة في البرامج الأكاديمية في المرحلة الجامعية الأولى أو الدراسات العليا"، كما تشير الأدلة إلى صدور قرار باستخدام مدققين خارجيين، إلا أنه لم يتم تفعيل هذا القرار. وتأكد للجنة المراجعة من الأدلة المقدمة، والمقابلات مع أعضاء هيئة التدريس، أنه لا توجد إجراءات رسمية للتدقيق الخارجي للتقييم يتم تطبيقه في برنامج الماجستير في القياس والتقويم التربوي. لذا، توصي لجنة المراجعة بأنه ينبغي على الكلية أن تطبق إجراءات رسمية ملائمة للتدقيق الخارجي للتقييم، بحيث تسهم التغذية الراجعة من التدقيق الخارجي في تطوير البرنامج، وتحسين المقررات.

3.7 قامت لجنة المراجعة بفحص ملفات المقررات من مستويات مختلفة، والتي تضمَّنت: توصيف المقررات، ونماذج الامتحانات، وكشوف الدرجات، ونماذج من أعمال الطلبة، والأطروحات العلمية. وقد لاحظت اللجنة وجود توافق بين نوع الأعمال التي يكلف بها الطلبة في البرنامج، ومستوى المقرر الدراسي بصورة عامة، حيث إنَّ مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات يتم تقييمها من خلال مجموعة من الواجبات المناسبة، والتي تتطلب تطوير أدوات قياس، وتطبيقها وتحليلها، والقيام بالمشروعات البحثية. غير أن أسئلة امتحان منتصف الفصل، وأسئلة الامتحان النهائي في عدد من المقررات تركز على أسئلة "الاختيار من متعدد"، وأسئلة المطابقة، وأسئلة الصواب والخطأ، والأسئلة المفتوحة التي تتطلب قدرًا محدودًا جدًّا من الكتابة، الأمر الذي يحد من قدرة هذه الامتحانات على توفير أدلة على أن مستوى أعمال الطلبة فيها يتناسب مع طبيعة ومستوى البرنامج، كما أن تكرار أسئلة امتحان منتصف الفصل في الامتحان النهائي يلقي بظلاله على مستويات أعمال الطلبة الفعلية (انظر الفقرة: 3.5). كما لاحظت اللجنة أن مستوى إنجاز الطلبة لا يتناسب – في أحيان كثيرة – مع الدرجات الممنوحة، حيث لا يتوفر لتقييم غالبية أعمال الطلبة مصفوفة تقديرات واضحة، بل يقتصر توزيع الدرجات على توفر عناصر عامة كالمقدمة والمحتوى دون أن يكون هناك مواصفات لهذه العناصر، الأمر الذي يؤدي في أحيان كثيرة إلى تضخم الدرجات، وارتفاع نسب النجاح بصورة لا تتناسب مع أعمال الطلبة. كما كانت بعض أطروحات الماجستير دون المستوى، حيث اقتصرت على عرض خلاصة نتائج البحث دون مناقشة هذه النتائج. وعليه، توصي لجنة المراجعة بأنه ينبغي على الكلية مراجعة توزيع الدرجات في مختلف المقررات، بحيث تعكس المستوى الحقيقي للطالب، وأن تكون أعمال الطلبة، بما فيها أطروحات الماجستير مناسبة لمستوى ومخرجات تعلم البرنامج.

3.8 يشير تقرير التقييم الذاتي إلى أن البرنامج يتبع إجراءات محددة؛ للتأكد من إنجازات الخريجين، ومدى تلبيتها لأهداف ومخرجات التعلم الخاصة بالبرنامج، والتي تتمثل في آليتين أساسيتين؛ **الأولى:** "ارتباط إنجازات الخريجين بأهداف البرنامج ومخرجاته"، حيث أكد أعضاء هيئة التدريس الذين تمت مقابلتهم خلال الزيارة الميدانية قيام لجنة ضمان الجودة في القسم بمناقشة مدى تحقق مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات الدراسية، وتقديم التوصيات بهذا الشأن، غير أن لجنة المراجعة لاحظت أن هذه التوصيات عامة، ولا تحلل بشكل دقيق أسباب عدم تحقق مخرج التعلم المطلوب، ولا تقدم توصيات محددة لكل مخرج. كما لا توجد أدلة على متابعة مدى تحقق هذه المخرجات

عبر الفصول والسنوات المختلفة، أو صرامة هذه التوصيات. وقد قام البرنامج بتجميع التغذية الراجعة من (7) من طلبة البرنامج؛ لقياس مدى رضاهم عن تحقق مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج، ولم تقدم للجنة المراجعة أدلة على استفادة البرنامج من نتائج هذا الاستفتاء في تطويره، وتحسين رضا الطلبة عن مخرجاته، خاصةً فيما يتصل بالمخرج "استخدام وسائل التكنولوجيا الحديثة في إعداد أدوات التقويم"، والمخرج "الإسهام في حل المشكلات التربوية وخدمة المجتمع". أما **الآلية الثانية** التي يتبناها البرنامج للتأكد من إنجازات الخريجين ومدى تلبيتها لأهداف ومخرجات التعلم الخاصة بالبرنامج فهي: "مراقبة النتائج النهائية للطلبة وتوزيع الدرجات". غير أن غياب آليات معتمدة وموثقة للتدقيق الداخلي والخارجي لإنجازات الخريجين، وعدم الاتساق في تطبيق إجراءات الكشف عن الانتحال الأكاديمي، إضافة إلى وجود تضخم في درجات الطلبة، كل هذه الأمور تحد من قدرة الكلية على التحقق من تلبية إنجازات الخريجين لأهداف البرنامج ومخرجاته. لذا، تقدر اللجنة وجود آليات مباشرة وغير مباشرة تساعد على التأكد من ملاءمة إنجازات الخريجين لأهداف ومخرجات البرنامج، وتوصي بأنه ينبغي على الكلية قياس فاعلية الآليات المطبقة في التحقق من المستوى الفعلي لإنجازات الخريجين، ومدى تلبيتها لأهداف، ومخرجات تعلمه المطلوبة.

3.9 قدم تقرير التقييم الذاتي للبرنامج إحصاءات محدودة حول تحليل الدفعات الدراسية للأعوام الأكاديمية من 2013-2014 إلى 2016-2017. وتشير هذه الأرقام إلى أن عدد الطلبة الذين يلتحقون بالبرنامج محدودٌ جدًّا، كما تشير إلى توقف القبول في البرنامج في العام الأكاديمي 2014-2015. وتشير الإحصائيات المقدمة إلى أن متوسط عدد السنوات التي يستغرقها الطلبة لإكمال البرنامج هو (4) سنوات، الأمر الذي يتفق مع كونهم جميعًا منتظمين جزئيًّا فيه. كما أن حالات التسرب منه محدودة جدًّا، حيث يوجد طالبان من الطلبة الذين لم يستطيعوا تكملة البرنامج ومجموعهم (30) طالبًا تم قبولهم خلال الأعوام 2008 إلى 2014. ولم تقدم للجنة المراجعة معلومات عن أسباب عدم مواصلتهم الدراسة في البرنامج أو تحليلها. كما لم تقدم أدلة على تتبع البرنامج بصورة رسمية للوجهات المختلفة للخريجين. وتوصي لجنة المراجعة بأنه ينبغي على الكلية الاستفادة من الإحصاءات المتوفرة لدفعات الطلبة؛ لإجراء تحليل تفصيلي للدفعات الدراسية، والاستفادة منها في تطوير البرنامج.

3.10 يحتوي البرنامج على مقرر للتدريب العملي (تطبيق عملي في التقويم EVALU552)، بمعدل (3) ساعات معتمدة (تعادل 40 ساعة تدريب فعلية)، تمكن الطالب من تطبيق النظريات والمعارف التي يحصل عليها من المقررات الدراسية، حيث يشير تقرير التقييم الذاتي إلى أنَّ الطالب يقوم باختيار المؤسسة التي سيتدرب فيها، بما يتناسب مع أهداف المقرر، وبإشراف أحد أعضاء هيئة التدريس في البرنامج. وتبين للجنة المراجعة – من خلال المقابلات التي تمت أثناء الزيارة الميدانية وتقرير التقييم الذاتي – عدم توفر سياسة وإجراءات واضحة لإدارة أعمال الطلبة القائمة على التطبيقات الأدائية. كما أن جزءًا كبيرًا من الإشراف والتواصل يتم بصورة شفهية ولا يتم توثيقه، وبالتالي لا توجد أدلة واضحة على مستوى الإشراف الذي يتلقاه الطلبة أو مدى فاعليته. وقد دلت إجابات الطلبة، وأعضاء هيئة التدريس، وأرباب الأعمال على تباين في فهم الأطراف ذات العلاقة لواجباتهم ومسئولياتهم. كما أشار الطلبة، وأرباب الأعمال إلى الحاجة لتقنين تكليفات الطلبة المستندة إلى العمل؛ لضمان تحقق العدالة والشفافية في تقييم المقرر. ولذا، توصي لجنة المراجعة بأنه ينبغي على الكلية وضع آليات واضحة لإدارة مكون التعلم القائم على العمل في برنامج الماجستير في القياس والتقويم التربوي، ومتابعة التنفيذ المتسق لهذه الآليات وقياس فاعليتها.

3.11 تحتوي الخطة الدراسية للبرنامج على أطروحة الماجستير (أطروحة الماجستير EVALU590)، بمعدل (6) ساعات معتمدة، يسجل فيها الطالب بعد إكمال جميع المقررات الدراسية للبرنامج. ويتبع البرنامج نظام الدراسات العليا في جامعة البحرين، والذي ينظم الإجراءات المتعلقة بالأطروحات. ويشملُ الفصل العاشر في نظام الدراسات العليا قوانينَ متعددةً تتعلق بتعيين المشرفين ودرجاتهم الأكاديمية، واختيار موضوعات الأطروحات. كما يشمل الفصل الحادي عشر من النظام نفسه القوانين التي تخص اختيار لجنة المناقشة. وتوجد آلية واضحة لتنفيذ هذه الإجراءات نص عليها نظام الدراسات العليا تتمثل في تشكيل لجنة الدراسات العليا في الكلية، وتشكيل لجنة أخرى في القسم المعني أيضًا. وقد لاحظت اللجنة أنَّ جميع هذه الإجراءات والسياسات متاحة على المواقع الإلكترونية لعمادة الدراسات العليا، كما أجرت اللجنة مقابلات مع الطلبة، وأعضاء هيئة التدريس الذين أكدوا درايتهم بتلك السياسات والإجراءات، واتباعهم لها عند تسجيل الأطروحة، وتشكيل لجنة المناقشة. وتقدر اللجنة وجود سياسة وإجراءات واضحة للإشراف على رسالة الماجستير تنصُّ على المسئوليات، والواجبات الخاصة بالطالب والمشرف. ومن خلال فحص عينة من أطروحات الماجستير، لاحظت لجنة المراجعة أنَّ بعضها يفتقد أجزاء رئيسة مثل عدم وجود

فصل منفرد لعرض ومناقشة نتائج البحث، واقتصارها على عرض خلاصة النتائج. وتحثُّ لجنة المراجعة بأنه ينبغي على الكلية تطوير آلية لضمان أن مستوى أعمال الطلبة والأطروحات المقدمة تتناسب مع درجة الماجستير (انظر الفقرة: 3.7). فضلاً عن ذلك، لم تجد اللجنة ما يفيد بوجود تغذية راجعة في تلك الأطروحات، أو تصويبٍ للملاحظات المذكورة أثناء مناقشة البحث، ولا يوجد ما يشير إلى أن التأكد من الانتحال الأكاديمي في الأطروحات العلمية يطبق بصورة متسقة، وهو ما أكده لقاء اللجنة مع الطلبة والخريجين. وتحثُّ لجنة المراجعة الكليةَ على التأكد من تطبيق سياسات وإجراءات الجامعة، والمتعلقة بتقديم التغذية الراجعة، والتحقق من الانتحال الأكاديمي في أطروحة الماجستير بشكل مناسب؛ لضمان تحقيق أهداف البرنامج (انظر الفقرة: رقم 3.3).

3.12 لدى البرنامج مجلس استشاري يتكون من أرباب الأعمال، والأساتذة المختصين، والمؤسسات المهتمة بالبرنامج. ويشير تقرير التقييم الذاتي إلى أن لدى المجلس الاستشاري مهامَّ واضحةً منصوصًا عليها، والتي تتضمن تقديم التغذية الراجعة بشأن الاحتياجات المهنية للبرنامج، واحتياجات سوق العمل، وتحديد مواصفات الخريجين. غير أنَّ الأدلة المقدمة تشيرُ إلى أن المجلس الاستشاري لم يجتمع خلال السنة الماضية بحضور جميع الأعضاء الخارجيين. وقد أشار أعضاء المجلس الاستشاري – الذين تمت مقابلتهم أثناء الزيارة الميدانية – إلى غياب التخطيط الواضح للاجتماعات، وعدم وجود أجندة واضحة عند دعوة الأعضاء للاجتماع، بحيث تكون الجهود موجهة نحو مناقشتها لتعزز تطوير البرنامج. وقد تم تعيين معظم أعضاء المجلس الاستشاري حديثًا، إلا أنهم لم يحضروا سوى اجتماعٍ واحدٍ. ولذلك، توصي لجنة المراجعة بأنه ينبغي على الكلية ضمان دور فاعل للمجلس الاستشاري، واتِّباع منهجية واضحة، وتحديد الموضوعات التي يتم عرضها ومراجعتها من قبل المجلس الاستشاري، وآلية التعامل مع الملاحظات التي يقدمها للبرنامج.

3.13 يشير تقرير التقييم الذاتي إلى أن البرنامج يعمل على قياس مدى رضا الخريجين وأرباب الأعمال عن البرنامج ومخرجاته، ولم تقدم للجنة المراجعة أدلة على أن هذه الاستطلاعات تطبق بشكل دوري عبر عدة سنوات وأن هناك كفاءة في استخدام نتائجها؛ نظرًا لغياب توثيق دقيق ومنهجية لكيفية الاستفادة من آراء الخريجين ورضا أرباب الأعمال في تطوير أهداف البرنامج، والحكم على ملاءمتها من وجهة نظرهم. وقد أبدا الخريجون وأرباب الأعمال الذين تمت مقابلتهم أثناء الزيارة الميدانية رضاهم عن البرنامج ومخرجاته بشكل عام. غير أن الخريجين أكدوا أثناء المقابلة عن

احتياجهم إلى وجود تدريب مكثف؛ ليكونوا فاعلين في أعمالهم بصورة أكبر. وتحثُّ اللجنةُ الكليةَ على ضرورة تطبيق إجراءات فاعلة وبطريقة دورية؛ لقياس مدى رضا أرباب الأعمال والخريجين عن مستوى خريجي البرنامج، ومدى تحقق أهدافه ومخرجاته التعليمية (انظر التوصية في الفقرة: 4.8).

3.14 وفي معرِض الاستنتاجات التي توصلت إليها لجنة المراجعة بخصوص المعايير الأكاديمية للخريجين، تود اللجنة أن تشير، *مع التقدير*، إلى ما يلي:

- وجود مستوى ملائم من الفهم المشترك للمواصفات المطلوبة للخريجين، وأنها منعكسة على مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات.
- وجود آليات مباشرة وغير مباشرة تساعد على التأكد من ملاءمة إنجازات الخريجين لأهداف ومخرجات البرنامج.
- وجود سياسة وإجراءات واضحة للإشراف على رسالة الماجستير تنص على المسئوليات والواجبات الخاصة بالطالب والمشرف.

3.15 وفيما يتعلق بالتحسينات، فإن لجنة المراجعة **توصي** بأنه على الكلية القيام بما يلي:

- تفعيل سياسة الجامعة بشأن المقايسة المرجعية، وأن تتم المقايسة المرجعية الخارجية بشكل رسمي، وشامل لجميع جوانب البرنامج، مع برامج مماثلة أُخرى في جامعات إقليمية ودولية، والاستفادة من نتائجها في تطوير البرنامج.
- التأكد من تطبيق سياسات وإجراءات الجامعة المتعلقة بتقديم التغذية الراجعة والتحقق من الانتحال الأكاديمي بشكلٍ مناسبٍ في البرنامج.
- تقييم مدى فاعلية الآليات المستخدمة في البرنامج؛ لضمان التوافق بين أدوات التقييم ومخرجات التعلم المطلوبة للمقررات الدراسية.
- تفعيل إجراءات الجامعة المتعلقة بالتدقيق الداخلي، القبلي والبعدي، لأدوات التقييم المستخدمة في البرنامج وتقييم فاعليتها، وأن يكون المدققون متخصصين.
- تطبيق إجراءات رسمية ملائمة للتدقيق الخارجي للتقييم، بحيث تسهم التغذية الراجعة من التدقيق الخارجي في تطوير البرنامج وتحسين المقررات.

- مراجعة توزيع الدرجات بمختلف المقررات، بحيث تعكس المستوى الحقيقي للطالب، وأن تكون أعمال الطلبة، بما فيها أطروحات الماجستير، مناسبة لمستوى ومخرجات تعلم البرنامج.
- قياس فاعلية الآليات المطبقة في التحقق من المستوى الفعلي لإنجازات الخريجين ومدى تلبيتها لأهداف البرنامج، ومخرجات تعلمه المطلوبة.
- الاستفادة من الإحصاءات المتوفرة لدفعات الطلبة لإجراء تحليل تفصيلي للدفعات الدراسية، والاستفادة منها في تطوير البرنامج.
- وضع آليات واضحة لإدارة مكون التعلم القائم على العمل في برنامج الماجستير في القياس والتقويم التربوي، ومتابعة التنفيذ المتسق لهذه الآليات وقياس فاعليتها.
- ضمان دور فاعل للمجلس الاستشاري واتِّباع منهجية واضحة، وتحديد الموضوعات التي يتم عرضها ومراجعتها من قبل المجلس، وآلية التعامل مع الملاحظات التي يقدمها للبرنامج.

3.16 الحُكم النهائي:

تطبيقًا للمعايير؛ توصلت لجنة المراجعة إلى استنتاج مفاده بأن **البرنامج غير مستوفٍ** للمؤشر الخاص **بالمعايير الأكاديمية للخريجين**.

4. المؤشر (4): فاعلية إدارة وضمان الجودة

تساهم الترتيبات المُتّخذة لإدارة البرنامج، بما فيها ضمان الجودة والتحسين المستمر، في إعطاء الثقة بالبرنامج.

4.1 لدى جامعة البحرين سياسات وأنظمة مؤسسية، تغطي مختلف الجوانب الأكاديمية والإدارية فيها، وتشمل: الامتحانات، الطلبة، البحث العلمي، التعليم المستمر وخدمة المجتمع، الخريجين، الشئون الإدارية، تقنية المعلومات، الأمن والسلامة والصحة، ولائحة أعضاء هيئة التدريس، ونظام الترقيات الأكاديمية، ونظام الإرشاد الأكاديمي، ولائحة الابتعاث، وتطوير الممارسة الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس. كما توجد لوائح خاصة ببرنامج الدراسات العليا مثل: "نظام الدراسات العليا في جامعة البحرين وملاحقه"، و"دليل كتابة الأطروحات العلمية في جامعة البحرين"، و"إجراءات تعيين المشرف الأكاديمي، وإقرار لجنة المناقشة، ومنح الدرجة العلمية". وبالنسبة لسياسات وأنظمة الجودة، فتضم: "سياسة الجامعة في ضمان الجودة"، و"سياسة ضمان جودة البرامج وتعزيزها"، و"سياسة المقايسة المرجعية"، و"نظام طرح البرامج الأكاديمية، والمقررات الدراسية"، وغيرها. وترى اللجنة أنَّ هذه السياسات والأنظمة تلبي احتياجات البرنامج الأساسية. كما أنَّها متوفرة على الموقع الرسمي للجامعة، بحيث يستطيع كل عضو هيئة تدريس الاطلاع عليها، كما أشار أعضاء هيئة التدريس خلال المقابلات إلى درايتهم بهذه السياسات من خلال عدة قنوات، من بينها التعميمات الدورية لإدارة الجامعة، وعمادة الكلية، ورئاسة القسم، ويقوم أعضاء هيئة التدريس بإبداء الرأي في تلك السياسات من خلال المجالس الرسمية. وتضمن جامعة البحرين تطبيق هذه السياسات والأنظمة من خلال الهيكلية التالية: مركز ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي على مستوى الجامعة، مكاتب ضمان الجودة على مستوى الكلية، والقسم، إلى جانب لجنة ضمان الجودة المشكلة من بعض أعضاء هيئة التدريس في قسم علم النفس. ويشارك عمداء الكليات، ورؤساء الأقسام العلمية في مسئولية تطبيق السياسات والأنظمة على مستوى وحداتهم. كما أفادت الإدارة العليا إلى أن هذه السياسات تراجع بشكل دوري كل خمس سنوات، وأن بعض أعضاء هيئة التدريس يشاركون في مراجعتها، بالإضافة إلى مسئولي ضمان الجودة في الجامعة، والكلية، والقسم، وفقًا لـ "نظام اقتراح ومراجعة وتطوير السياسات. أما بالنسبة لمراجعة السياسات واللوائح الخاصة ببرامج الدراسات العليا، فإنَّ ذلك يتم على مستوى لجنة الدراسات العليا في القسم، والتي ترفع مقترح التعديل إلى

مجلس القسم، ومجلس الكلية، ثم مجلس الجامعة. لذا، فإن اللجنة تقدر وجود سياسات وأنظمة مؤسسية وموثقة تكفي لتلبية احتياجات البرنامج، واطلاع أعضاء هيئة التدريس عليها. غير أنها لاحظت أن تنفيذ بعض هذه السياسات لا يتم بالشكل المطلوب، كسياسة الاعتدال، والانتحال، والمقايسة المرجعية، والمجالس الاستشارية وغيرها – كما ورد في بعض فقرات هذا التقرير – وتحث لجنة المراجعة الكلية على التأكد من تفعيل سياسات الجامعة، وبطريقة متسقة على مستوى البرنامج، والتي تم الإشارة إليها في فقرات مختلفة من هذا التقرير.

4.2 ينظمُ المرسومُ بقانونِ إنشاءِ وتنظيمِ جامعةِ البحرين إدارةَ البرامج الأكاديمية فيها، ووفقًا لتقرير التقييم الذاتي، يتبع برنامج الماجستير في القياس والتقويم التربوي قسم علم النفس في كلية الآداب. ويتوفر في البرنامج عدة لجان كلجنة الدراسات العليا، ولجنة الامتحانات، واللجنة الثقافية، ولجنة ضمان الجودة، ولجنة الخريجين، ولجنة أرباب الأعمال، والتي تجتمع على فترات زمنية حسب متطلبات العمل، وتقوم بمخاطبة رئيس القسم بتوصياتها، والذي يقوم بدوره باتخاذ اللازم، وتوجيه تلك التوصيات لإدارة الجامعة عبر قنوات الاتصال مع عميد الكلية، أو اتخاذ الإجراء المناسب داخل القسم. ووفقًا للمقابلات التي أجرتها اللجنة، تقع المسئولية الأكاديمية في البرنامج على عاتق رئيس القسم بالتنسيق مع أعضاء هيئة التدريس ومنسق البرنامج، ويتم اتخاذ القرارات والتوصيات من قبل مجلس القسم الذي يراعي التوافق مع أنظمة الجامعة وقوانينها. كما تقوم عمادة الدراسات العليا والبحث العلمي في الجامعة بمتابعة وتطبيق لوائح ونظم الدراسات العليا، كما توجد خطوط واضحة لمسئولياتها المختلفة. ويوضح دليل الأكاديميين صلاحيات وأدوار أعضاء هيئة التدريس، والعميد، ورئيس الجامعة. وبناءً على ذلك تقر اللجنة بوجود قيادة مسئولة عن إدارة البرنامج.

4.3 هناك سياسات وإجراءات واضحة لضمان الجودة على مستوى الجامعة، والكلية، والقسم، حيث يقوم مركز ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي على مستوى الجامعة، بمتابعة أعمال وحدات ضمان الجودة في الكليات، ويقوم مكتب ضمان الجودة في الكلية – والذي يتبع عميد الكلية مباشرة – بمراقبة نظام الجودة في البرامج. وعلى مستوى القسم، توجد لجنة ضمان الجودة، التي تضم منسقي البرامج، وترى اللجنة أنها كفيلة بتلبية احتياجات نظام الجودة الخاص بالبرنامج. وعليه، تقدر اللجنة وجود سياسات وإجراءات رسمية وملائمة لضمان الجودة على مستوى الجامعة والكلية. وقد أشار أعضاء هيئة التدريس خلال المقابلات إلى أنهم شاركوا في أنشطة ضمان الجودة، كما أشاروا إلى

أنه جرت بعض التحسينات على البرنامج، مثل: العمل باستمارة تقييم المقررات، وأن مركز ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي شكل لجنة قامت بالتدقيق الأكاديمي لكلية الآداب بأقسامها المختلفة في العام 2016، كما قام المركز بتوفير كتيب يختص بسياسة الجودة، ويقوم بتوضيح جميع الإجراءات، والتعريف بأدوار كل المعنيين في منظومة ضمان جودة البرامج الأكاديمية. غير أنَّ اللجنة لاحظت عدم الاتساق في تطبيق سياسات، وآليات ضمان الجودة في البرنامج، فعلى الرغم من استخدام استمارات التقييم للمقررات الدراسية في معظم المقررات الدراسية، إلا أنَّ متابعة نتائج هذه الاستمارات مازال ضعيفًا، بالإضافة إلى الملاحظات التي أبدتها اللجنة في أجزاء مختلفة في هذا التقرير عن المقايسات المرجعية واعتدال أدوات التقييم، بالإضافة إلى ما تطرق إليه تقرير التدقيق الأكاديمي للكلية الصادر في يونيو 2016، والذي لم تجد اللجنة أدلة على معالجة غالبية توصياته. وعليه، توصي اللجنة بأنه ينبغي على الكلية تحسين أساليب المراقبة والتقييم لنظام إدارة ضمان الجودة في البرنامج، وقياس فاعليتها.

4.4 يحضر أعضاء هيئة التدريس في القسم، والبرنامج، والجامعة – بشكل عام – دورات تدريبية وورش عمل؛ بهدف توعيتهم بمفهوم الجودة، وبناء قدراتهم لتحقيق متطلباتها في برامجهم الأكاديمية. بالإضافة إلى تكوين ثقافة الجودة، وتعزيز فهم الأكاديميين لنظام الجودة بحسب مقابلة مدير مركز الجودة والاعتماد الأكاديمي في الجامعة، ومدير مكتب ضمان الجودة في الكلية، وأعضاء هيئة التدريس بحيث يكونون على وعي تام بالسياسات والإجراءات التي تتبناها إدارة الجامعة، والكلية، والقسم. وتوصلت لجنة المراجعة من خلال مقابلة أعضاء هيئة التدريس إلى أنهم على وعي ومعرفة بدورهم في ضمان الجودة. إلا أنه، ومن خلال اطلاع لجنة المراجعة على ملفات المقررات، لاحظت لجنة المراجعة أن مفهوم الجودة غير متحقق بصورة فاعلة في عمل أعضاء هيئة التدريس، حيث يتم التركيز في أحيان كثيرة على تحقيق متطلبات نظام الجودة في جامعة البحرين من حيث الشكل لا المضمون. لذا، تقدر اللجنة وجود فهم لدى أعضاء هيئة التدريس والموظفين لثقافة الجودة ومتطلباتها، وجهود إدارة البرنامج لنشر ثقافة الجودة بينهم، وتنصح أن يتم متابعة تفعيل هذه الثقافة؛ لتتحول إلى ممارسة ذاتية وروتينية تضمن تحقيق مستوى رفيع لمحتوى البرنامج ومخرجاته.

4.5 لدى جامعة البحرين "نظام طرح البرامج الأكاديمية والمقررات الدراسية وتطويرها"، الذي أُقر في العام 2013، وهو منشور على موقع الجامعة الإلكتروني. ويتضمن النظام وصفًا لكيفية طرح

البرامج الأكاديمية والمقررات الدراسية وتطويرها، وإغلاق البرامج الأكاديمية أو إيقافها، كما توجد استمارات لكافة المعاملات الخاصة بهذا النظام. وقد اطلعت اللجنة على هذا النظام، وبعد الفحص الدقيق تبين للجنة المراجعة أنه ينص على أن طرح البرنامج الجديد، أو تطوير البرنامج القائم لابد أن يؤخذ في الاعتبار حاجات سوق العمل؛ ممثلة في المؤسسات العامة والخاصة، والجمعيات المهنية التي تستفيد من مخرجات البرنامج، إلى جانب استطلاع آراء المستفيدين كالطلبة المحتملين وغيرهم. وتتدرج آلية اتخاذ القرارات وفقًا لهذا النظام من مجلس القسم، مرورًا بمجلس الكلية، ثم إلى مجلس الجامعة. وتعرب اللجنة عن رضاها عن وجود سياسة موثقة في الجامعة، وملائمة لإعداد وطرح برامج أكاديمية جديدة.

4.6 يشير تقرير التقييم الذاتي إلى أنَّ القائمين على برنامج الماجستير في القياس والتقويم التربوي يقومون بمراجعة وتحسين البرنامج وفق سياسات وإجراءات جامعة البحرين؛ لضمان وتعزيز جودة البرامج، وتتطلب الإجراءات قيام القسم بتقييم البرنامج، وتقديم تقرير تقييم ذاتي عنه إلى مركز ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في الجامعة، بحيث يشمل تقييم إنجازات الطلبة، والأهداف التعليمية للبرنامج، ويستعين بالتغذية الراجعة من الجهات ذات العلاقة بعد تحليلها، وإعداد خطة تحسين ومتابعة تنفيذها. إلا أنه لا يوجد دليل على إجراء تقييم سنوي للبرنامج بصورة منتظمة، حيث تشير الأدلة المقدمة إلى قيام مركز ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في الجامعة بالتدقيق على البرنامج في العام 2016، وقيام البرنامج بتقديم خطة تحسين، ومتابعة واحدة لمدى تنفيذ هذه الخطة من قبل مركز ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي، والتي تشير إلى عدم تنفيذ الخطة بصورة متكاملة. كما لم تقدم أدلة على استفادة البرنامج من نتائج التغذية الراجعة من الطلبة، والخريجين، وأرباب الأعمال بصورة مستمرة في تحسينه. ويقوم مكتب ضمان الجودة في الكلية بالتدقيق على ملفات المقررات الدراسية؛ لضمان احتوائها على المعلومات والمستندات المطلوبة، والتدقيق في جودة ورصانة أدوات التقييم، غير أنَّ اللجنة تشعر بالقلق من فاعلية هذا التدقيق (انظر الفقرة: 3.5)، ويقدم المكتب توصياته للبرنامج حول كيفية تطوير محتوى المقررات، وأدوات التقييم. وقد لاحظت اللجنة من خلال المقابلات التي تمت مع أعضاء هيئة التدريس، والقائمين على البرنامج، أن هناك خلطًا بين متطلبات المراجعة الدورية المتكاملة للبرنامج، والمراجعة السنوية المستمرة له. كما تشير الأدلة المقدمة والمعلومات التي تحصلت عليها اللجنة من المقابلات التي تمت أثناء الزيارة الميدانية، إلى عدم تبني القسم والكلية آليات واضحة وموثقة خاصة بالقيام بمراجعة سنوية

منتظمة للبرنامج، فضلا عن ضعف الأدلة التي تشير إلى توافر خطط تحسين سنوية له. وعليه، تلاحظ اللجنة جهود القائمين على البرنامج وأعضاء هيئة التدريس في تحسينه، وتنصح الكليةَ باتخاذ الترتيبات اللازمة لتنفيذ مراجعات سنوية للبرنامج على مستوى القسم والكلية، وتعزيز آليات متابعة تنفيذ خطط التحسين لديها.

4.7 تنص سياسة ضمان جودة البرامج وتعزيزها في جامعة البحرين على إجراء مراجعة دورية للبرامج الأكاديمية؛ لضمان تحقيق مخرجات التعلم، وفاعلية المنهج الدراسي، والاستفادة من التغذية الراجعة من الجهات ذات العلاقة في عملية المراجعة. وحسب دليل ضمان الجودة الداخلي الصادر عن مركز ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في الجامعة، تشمل هذه المراجعات أهداف البرنامج، ومخرجات التعلم المطلوبة له، وللمقررات الدراسية، وتوصيف المقررات، وطرائق التدريس، والتدريب العملي، بالإضافة إلى مراجعة أسس قبول الطلبة، وضوابط دراسة المقررات الاستدراكية، كما تشتمل سياسة المراجعة على استطلاع آراء الطلبة، وأرباب الأعمال، والوزارات، والمؤسسات التي لها علاقة بمخرجات البرنامج. ويشير الدليل إلى أن عملية متابعة التوصيات والقرارات التي تؤخذ كنتيجة للمراجعة تتم من قبل مركز ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في الجامعة؛ وذلك بالتنسيق مع مكتب ضمان الجودة في الكلية. وقد قام المركز في العام 2016، بمراجعة البرنامج، وإصدار تقرير بهذا الشأن، غير أنَّ لجنة المراجعة لاحظت أن هذه المراجعة لم تغطِّ جميع عناصره، وكانت التغذية الراجعة من الجهات الخارجية ذات العلاقة محدودة جدًّا، فضلاً عن عدم كفاية الأدلة التي تشير إلى أنَّ هذه المراجعات تتم بصورة دورية مستمرة، وضعف آليات متابعة تنفيذ خطط التحسين. كما كان أعضاء لجنة المراجعة جميعهم من موظفي الجامعة، ولم تحتوِ على أي عنصر خارجي وفق متطلبات سياسة جامعة البحرين في هذا الشأن. وعليه، توصي لجنة المراجعة بأنه ينبغي على الكلية تنفيذ سياسة الجامعة الخاصة بالمراجعة الدورية للبرنامج، بصورة متكاملة ومستمرة، ووضع آليات متابعة، ومراقبة تنفيذ خطط للتحسين.

4.8 تنص سياسة ضمان جودة البرامج وتعزيزها في جامعة البحرين على إجراءات واضحة لجمع، وتحليل الآراء حول البرامج الأكاديمية بصفة دورية، ويقوم مركز ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في الجامعة بإجراء عدد من الاستبانات لهذا الغرض. ويتم الحصول على التغذية الراجعة في برنامج الماجستير في القياس والتقويم التربوي بطرائق متعددة من خلال تحليل استطلاعات آراء

الطلبة حول مقررات البرنامج، وأعضاء هيئة التدريس، وكذلك عبر استطلاعات الخريجين، ونتائج اجتماعات اللجنة الاستشارية للطلبة، والمجلس الاستشاري لأرباب الأعمال وأرباب الأعمال من الوزارات والمؤسسات التي لها علاقة بمخرجات البرنامج. وقد أكد أرباب الأعمال الذين تمت مقابلتهم أثناء الزيارة الميدانية على قيام البرنامج بالتواصل معهم؛ لإبداء آرائهم حول جودة وخريجي البرنامج. غير أنَّ لجنة المراجعة لاحظت عدم انتظام اجتماعات المجلس الاستشاري، كذلك لم تقدم أدلة على أن استطلاعات الآراء يتم تنفيذها بصورة منظمة ومستمرة، وأنَّ نتائجها تستخدم بصورة منظمة في تحسين البرنامج. كما أنَّ قلة عدد الخريجين الذين يستجيبون لهذه الاستطلاعات تؤثر على القيمة الإحصائية لنتائج هذه الاستطلاعات. ولذا، توصي لجنة المراجعة بأنه ينبغي على الكلية مواصلة تطوير آلياتها لاستطلاع آراء جميع الجهات ذات الصلة، خاصة الجهات الخارجية، ومن خلال عينة ذات دلالة إحصائية، وتقوم بتحليل النتائج بصورة دورية ومنتظمة، وإبلاغ من لهم علاقة بالبرنامج داخليًّا وخارجيًّا بنتائجها.

4.9 ينصُّ "نظام تقييم أداء أعضاء هيئة التدريس" على أن يقدم عضو هيئة التدريس تقريرًا سنويًّا عن إنجازاته، ويقوم رئيس القسم بتقييمه؛ استنادًا إلى إنجازاته المبينة في التقرير وتقييمات الطلبة، وبناءً على ذلك يضع خطة لتطوير وتحسين أدائه بشكل مستمر. وتتضمن معايير التقييم السنوي: التدريس، والإشراف على الطلبة، والبحث والنشر العلمي، وخدمة الجامعة والمجتمع. وتوصلت لجنة المراجعة من خلال الاطلاع على تقرير التقييم الذاتي، ومقابلة أعضاء الهيئة الأكاديمية إلى أن الجامعة قد استحدثت "وحدة التميز في التعليم ومهارات القيادة" لتطوير الهيئة الأكاديمية مهنيًّا. وتطرح الوحدة برنامج الدراسات العليا في الممارسة الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس الجدد، وبرنامج التطوير الأكاديمي المستمر لأعضاء هيئة التدريس من ذوي الخبرة وخلال المقابلات، أكد أعضاء هيئة التدريس استفادتهم من هذه البرامج، وأن الوحدة تقوم في نهاية كل نشاط بقياس رضاهم عنها. كما أن مركز ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في الجامعة يعقد العديد من الدورات التدريبية، والورش القصيرة، والمحاضرات؛ بهدف تأصيل ثقافة الجودة، وتحسين مخرجات البرامج. كما تنفذ دورات وورش التدريب أيضًا من خلال مركز القياس والتقويم والتطوير الأكاديمي في الجامعة؛ لتقديم موضوعات مختصة ببناء الاختبارات التحصيلية، وطرائق القياس، ودورات تعريفية وتأهيلية في موضوعات متنوعة؛ للتوصل إلى استخدام أفضل أساليب التقييم لأداء الطالب في الجامعة، وقد شارك أعضاء هيئة التدريس في البرنامج في حضور هذه الدورات وورش التدريب.

وتقدر اللجنة جهود جامعة البحرين في توفير العديد من الفرص من بينها إنشاء وحدة التميز في التعليم والقيادة؛ من أجل تطوير الممارسات التعليمية والمهنية لأعضاء هيئة التدريس الجدد والمستمرين. ومع ذلك، فإن اللجنة تلاحظ أن تحديد احتياجات التطوير المهني لأعضاء هيئة التدريس – في الوقت الحالي – لا يتم وفق أسلوب منهجي منظم، ولا يرتبط بالتقييم الرسمي لهم حسب سياسة الجامعة. ومن ثمَّ، تنصح اللجنة الجامعةَ بأن يستند تطوير الأداء المهني لأعضاء الهيئة الأكاديمية إلى تحليل الحاجات الأكاديمية، وأنْ يتم ذلك في ضوء نتائج تقييم الأداء السنوي لأعضاء هيئة التدريس، كما تنصح الجامعة باعتماد آلية لقياس مردودها على أداء أعضاء هيئة التدريس.

4.10 يشير تقرير التقييم الذاتي إلى حرص إدارة الكلية على تطوير الخطة الدراسية للبرنامج؛ لتواكب احتياجات سوق العمل من جهة، ومستجدات القياس والتقويم التربوي على الساحة العالمية من جهة أخرى. غير أنه لم يبين الآليات التي يعتمدها في هذا الشأن. وقد علمت لجنة المراجعة من خلال المقابلات التي تمت أثناء الزيارة الميدانية أنَّ القائمين على البرنامج يقومون بتنفيذ زيارات لأرباب الأعمال المحتملين، كما يتم التعرف على آراء أرباب الأعمال الذين يوظفون خريجي البرنامج من خلال استطلاعات حول كفاءة البرنامج وفاعليته، ويتم إجراء الاستطلاعات بإشرافٍ من مكتب ضمان الجودة في الكلية، وبالتنسيق مع مركز الجودة والاعتماد الأكاديمي في الجامعة. غير أنه لم تقدم أدلة كافية للجنة المراجعة على قيام المركز باستطلاع آراء أرباب الأعمال بصورة منتظمة ومستمرة. كما أنَّ هذه الاستطلاعات لا توفر معلومات عن الحاجات الطويلة الأمد لسوق العمل. ولم تجد اللجنة أدلة على وجود دراسات شاملة ودورية لاستقراء سوق العمل، على الرغم من أهميتها في تطوير البرامج الأكاديمية، خاصة في ظل القدرة المحدودة جدًّا لهذا البرنامج على استقطاب طلبة للالتحاق به. لذا، توصي لجنة المراجعة بأنه ينبغي على الكلية تنفيذ دراسات دورية رصينة وشاملة؛ لاستقراء احتياجات سوق العمل القصيرة والطويلة الأمد، والاستفادة منها في تطوير البرنامج.

4.11 وفي معرِض الاستنتاجات التي توصلت إليها لجنة المراجعة بخصوص فاعلية إدارة وضمان الجودة، تود اللجنة أن تشير، مع *التقدير*، إلى ما يلي:

- وجود سياسات وأنظمة مؤسسية وموثقة تكفي لتلبية احتياجات البرنامج، واطلاع أعضاء هيئة التدريس عليها.
- وجود سياسات وإجراءات رسمية وملائمة؛ لضمان الجودة على مستوى الجامعة والكلية.
- وجود فهم لدى أعضاء هيئة التدريس والموظفين لثقافة الجودة ومتطلباتها، وجهود إدارة البرنامج لنشر ثقافة الجودة بينهم.
- توفير العديد من الفرص من بينها إنشاء وحدة التميز في التعليم والقيادة؛ من أجل تطوير الممارسات التعليمية والمهنية لأعضاء هيئة التدريس الجدد والمستمرين.

4.12 وفيما يتعلق بالتحسينات، فإن لجنة المراجعة ***توصي*** بأن على الكلية القيام بما يلي:

- تحسين أساليب المراقبة والتقييم لنظام إدارة ضمان الجودة في البرنامج، وقياس فاعليتها.
- تنفيذ سياسة الجامعة الخاصة بالمراجعة الدورية للبرنامج، بصورة متكاملة ومستمرة، ووضع آليات متابعة، ومراقبة تنفيذ خطط التحسين.
- مواصلة تطوير آلياتها لاستطلاع آراء جميع الجهات ذات الصلة، خاصة الجهات الخارجية، ومن خلال عينة ذات دلالة إحصائية، وتحليل النتائج بصورة دورية ومنتظمة، وإبلاغ من لهم علاقة بالبرنامج داخليًّا وخارجيًّا بنتائجها.
- تنفيذ دراسات دورية رصينة وشاملة لاستقراء احتياجات سوق العمل القصيرة والطويلة الأمد، والاستفادة منها في تطوير البرنامج.

4.13 **الحُكم النهائي:**

تطبيقًا للمعايير؛ توصلت لجنة المراجعة إلى استنتاج مفاده بأن **البرنامج مستوفٍ** للمؤشر الخاص **بفاعلية إدارة وضمان الجودة.**

5. الاستنتاج

بعد أخذ تقرير التقييم الذاتي الذي قامت المؤسسة بإعداده، والأدلة التي جُمعت من المقابلات والوثائق التي كانت متوفرة أثناء الزيارة الميدانية في الاعتبار، فإن لجنة المراجعة توصلت إلى الاستنتاج التالي بما ينسجم مع *دليل مراجعات البرامج الأكاديمية في الكلية* للعام 2012، الصادر عن إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي التابعة لهيئة جودة التعليم والتدريب:

إنَّ برنامج الماجستير في القياس والتقويم التربوي الذي تطرحه كلية الآداب في جامعة البحرين على "قدر محدود من الثقة".